

الطلب العالمي على النفط في ضوء السياسات
النفطية و دوافع التعاون الدولي للقطاعات
النفطية - دراسة تحليلية

الدكتور رائد فاضل جويد
كلية الامام الجامعة - بلد

المدرس المساعد حميد حسن خلف
جامعه تكريت - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعتبر النفط اليوم من اهم السلع التي تحتاجها مختلف الدول والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية لمختلف دول العالم ، لذلك فان هذا البحث يهدف الى معرفة ،هل ان النفط سلعه تؤثر بقوة تفاعل السوق ،وهل ان للسياسة الدولية تؤثر على النفط من حيث العرض والسعر ،وهل يمكن ان يتحقق تعاون دولي في مجال النفط ،حيث توصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات ،وهي ان الارتفاع الخيالي لأسعار النفط قد انعكس سلبا على اسعار السلع الاساسية على المستوى الدولي ،وان المستقبل النفطي العالمي يتميز بعدم الوضوح بالنسبة للمستهلكين والمنتجين معا حيث يشهد الطلب عالمي على النفط ارتفاعا مستمر واهم التوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة، هي ينبغي من الدول العربية النفطية ان تعيد حساباتها في الانتاج النفطي،وان لا تعيد انتاج نفس نمط توظيف الثروة النفطية ،فمعدلات الاستثمار المتدنية والأقل كثيرا من معدلات الادخار في تلك البلدان ،ادت الى استخدام الاموال النفطية في نفس الاستخدامات القديمة مما اشعل اسعار الذهب مجددا واشعل اسعار الاسهم في البورصات العربية ،يجب معالجة مشكلة العوامل المؤثرة في عرض النفط.اذا توجد عوامل اقتصادية وفنية وسياسية عديدة تؤثر في العرض العالمي للنفط لابد من معالجة المشكلة التي تعاني منها بلدان اوبك وهي مشكلة الحصول على تقنيات التنقيب والإنتاج المتطورة الموجودة والبدء بالإنتاج من الحقول المكتشفة .

Abstract

Oil is the day of the most important commodities that you need different countries that affect the economic and political relations of the various countries of the world, so, this research aims to find out, does that oil Vehicle strongly affect the interaction of the market, and whether the international policy affecting the oil in terms of supply and price, and whether can be achieved international cooperation in the field of oil, where the study found the most important conclusions, namely, that the rise imaginary oil prices has impacted negatively on commodity prices at the international level, and that the future of global oil is characterized by lack of clarity for consumers and producers together where demand is global oil increased continuously and the most important recommendations reached by this study, it is, should be of Arab countries oil to return their accounts in oil production, and not to re-produce the same pattern of recruitment oil wealth, rates of investment low and at least a lot of savings rates in those countries, led to the use of funds oil in the same applications ancient ', sparking gold prices again, lit stock prices in Arab stock markets, you must address the problem of the factors affecting the supply of oil. if there are economic factors, technical, and many political influence in the global supply of oil to be addressing the problem faced by the countries of OPEC, a problem Get on exploration techniques and advanced production facilities and start product of the discovered fields.

المقدمة :

شهدت السنوات الخمس عشرة عدة احداث عالمية ذات اهمية تاريخية وهي حرب الخليج الاولى التي استمرت ثمانية اعوام، وحرب ناقلات النفط في الخليج العربي، وحرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ووقعت جميع هذه الاحداث اقل اهمية، في اكبر حقول للنفط والعالم او حولها، ولكن هذه الاحداث الكبيرة على تدفق النفط وأسعاره جاءت في حدودها الدنيا خلاف ما كان متوقعا، فقد ضلت الاسعار متدنية باستثناء فترات قصيرة الامر الذي جعل السوق النفطية تمر بظروف ضارة بالمصدرين وانما مؤتية للمستوردين ولقد اسفرت هذه الاوضاع في السوق النفطية عن شعور بالرضا في معظم الدول المستوردة للنفط المنتمة الى المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث يعتقد ان النفط سيظل متوفرا في المستقبل بنفس الاسعار الحالية لأوروبا بأسعار اقل، وفي الواقع تستخدم شركات التكرير الكلمة التحذيرية (KILL اقتل) وهي الاحرف الاولى لشعار (حافظ على المخزون بمستويات متدنية) في محاولة منهم لتجنب حدوث انخفاض للتوجهات العامة لأسواق النفط العالمية والعوامل المؤثرة فيها توصلنا الى نتيجة مفادها ان المستقبل يتميز بعدم الوضوح بنسبة الى المستهلكين والمنتجين معا يشهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعا مستمرا وعلى المدى البعيد، يرجح ان يلحق العرض بالطلب وتستقر اسعار النفط عند مستوى اعلى من المستوى الحالي وستلعب المنافسة دورا كبيرا يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب ويزداد حجم المنافسة في سوق النفط العالمية بفضل توفر وسائل الاتصالات الحديثة وسوق العقود الاجلة ولكن من المؤكد في الوقت الحالي، ان القيود التي تحيط بالقدرة الانتاجية ورؤوس الاموال المتوفرة للاستثمار في القطاع النفطي ستجعل مستقبل العرض في السوق النفطية غامضا. الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع الاسعار في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين.

منهجية البحث :*١_ مشكلة البحث**

تتجلى مشكلة البحث في ان الطلب العالمي عن النفط يقع بين تفاعل قوى السوق وأثار السياسة الدولية. مما يتطلب استجلاء العوامل المؤثرة في عرض العالمي للنفط، وتأثير المقترحات المساعدة في خفض سعر النفط الى ادنى مستوى دولي، ويمكن تخيص المشكلة انطلاقا من التساولات التالية :

- ١- هل ان الطلب العالمي للنفط يؤثر على اسعاره ؟
- ٢- هل ان زيادة الطلب العالمي للنفط تؤثر على اسعار السلع الاخرى وخصوصا الاساسية ؟
- ٣- هل يؤثر النفط على العلاقات الاقتصادية العالمية؟
- ٤- هل ان لدول العالم دور في تخفيض اسعار النفط؟

٢_ اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في كون النفط من الموارد الاولية استراتيجية التي تحتاجها الدول الثنائية المتقدمة بشكل اساسي وكذلك البلدان النامية. مما يتطلب تقييم مدى تأثير التوجهات المعاصرة للسياسة النفطية الدولية من الاسواق النفطية الذي لامس سقوفها خيالية اقتربت من ١٨٨ دولار للبرميل الواحد.

٣- هدف ألبحث

يهدف البحث الى اثبات الفرضية التي ينطلق منها وهي :

- أ- هل ان النفط سلعه تؤثر بقوة تفاعل السوق.
- ب- هل ان للسياسة الدولية تأثير على النفط من حيث العرض والأسعر.
- ج- هل يمكن ان يتحقق تعاون دولي في مجال النفط.
- د- هل تنعكس اثار ارتفاع السعر النفط على عرض السلع الاساسية (وخاصة الغذائية) على المتسوى الدولي.

٤_ فرضية ألبحث

ينطلق البحث من الفرضيات التالية

- ١- ان اسعار النفط تتأثر بقوة العرض والطلب .
- ٢- ان النفط سلعة سياسية تؤثر في العلاقات الدولية
- ٣- هناك ابعاد جيوسياسية لمشكلة النفط المعاصرة تتطلب تحديد متطلبات وأهداف السياسات النفطية ودوافع التعاون في المجال النفطي.

٥- منهجية البحث:-

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي اسلوبا في تحليل الموضوع وعرض منطقاته وربط النتائج بالاسباب وتفسير المعطيات في ضوء النظرية الاقتصادية .

(الفصل الاول) - الطلب العالمي على النفط في ضوء العرض الحالي**(المبحث الأول)-الطلب العالمي على النفط وافترضاته الأساسية****المحور الاول: طبيعة الطلب العالمي على النفط**

ظل الطلب العالمي على النفط كبيرا.برغم الكساد العالمي الذ ساد منذ التسعينات.وتباطؤ النمو في معظم الدول الصناعية الكبرى.وهناك اجماع ملموس في اوساط الصناعة النفطية على استمرار الزيادة في الطلب على النفط خلال العشرين سنة القادمة.وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ان يزداد الطلب على النفط بمعدل ٥,١% سنويا حتى حلول عام ٢٠١٠.الذي يقدر حجم الطلب في حوالي ٩٥٠٢ مليون برميل/يوم في حالة(ق ق) او ٩٥ مليون برميل/يوم في حالة (ت ط) او ٨٦ مليون برميل /يوم اذا كان نمو الاقتصاد العالمي بطيئا.وارتفع حجم الطلب بشكل كبير حتى وصل عام ٢٠٠٠ الى ٥,٧٧ مليون برميل/يوم عام ١٩٩٢.كما تذكر وكالة الطاقة الدولية ان النمو في حجم الطلب العالمي على النفط سوق يتسارع كلما اقتربنا من عام ٢٠١٠ ارتفع الطلب على النفط بمعدل يبلغ حوالي ١,٩ مليون برميل/يوم هذه بالمقارنة مع معدل زيادة سنوي يكاد لايتجاوز ١ مليون برميل/يوم في اوائل عقد التسعينات.اما تقديرات اوبك في هذا الاطار فهي اقل تفاؤلا.اذا تنبأ له ان يرتفع تدريجيا ليصل الى ٧٩ مليون برميل/يوم بحلول عام ٢٠١٠.مفترضة بذلك نمو الاقتصاد العالمي بايقاع بطيء.وعند اخذ مختلف هذه التنبؤات في الحسبان.فانه يمكن الافتراض ان الطلب العالمي على النفط سيصل الى حوالي ٧٥ مليون برميل/يوم بحلول

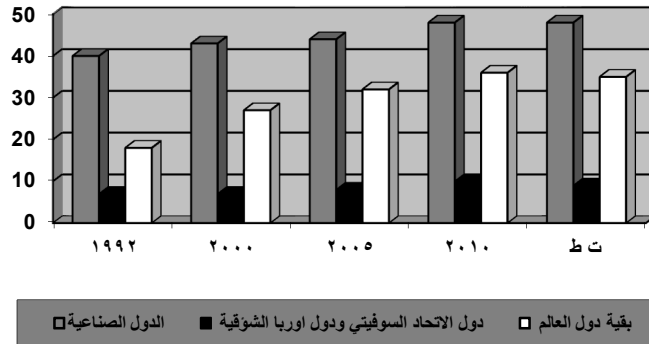
العالم ٢٠٠٨ والى ٨٥ مليون برميل/يوم بحلول العالم ٢٠١٠ (احمدي، ١٩٩٦، ١١) كما في الجدول (١) والشكل (١)

الجدول (١) نظرة مستقبلية للنفط حتى عام ٢٠١٠

سينوريوهات ٢٠١٠			٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٢	السنوات المتغيرات
اسعار متدنية	نمو ضعيف	نمو قوي	ت ط	ق ق	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٢	حجم الطلب على النفط
الحالة المرجعية								
١٠,٢	٨٦	١٠٥,١	٩٢	٩٥,٢	٨٤,٦	٧٧,٣	٦٧,٤	الدول الصناعية (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٥٢,٥	٤٥,٧	٥٠,٦	٤٧,٦	٤٨,٣	٤٤,٢	٤٢,٨	٤٠,٦	دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول اورب
١٠,٢	٨,٨	١١,٩	٩,٢	١٠,١	٨,٦	٧,٧	٨,٢	ا الوسطى والشرقية
٣٩	٣١,٢	٤٢,٣	٣٥	٣٦,٥	٣١,٥	٢٦,٥	١٨,٤	بقية دول العالم
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	التغير في المخزون
حجم العرض								
١٠,٢	٨٦	١٠٥,١	٩٢	٩٥,٢	٨٤,٦	٧٧,٣	٦٧,٤	الدول الصناعية (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
١٧,٥	٢١	٢١	١٧,٥	٢١	١٤,٥	١٥,٢	١٩,٨	دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول اوربا
١٠	١٠,٧	١٠,٧	١٠	١٠,٧	٩,٩	٨,٣	٩,٢	الوسطى والشرقية
٥٩,٤	٣٧,٥	٥٦,٦	٤٩,٤	٤٦,٧	٣٧,٥	٣١	٢٦,٣	دول اوبك
١٣,٢	١٤,٩	١٤,٩	١٣,٢	١٤,٩	٢١,٥	٢١,١	١٠,٦	بقية دول العالم
١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	١,٥	المكاسب المتحققة من خلال عملية التكرير
٥٨,٢	٤٣,٦	٥٣,٩	٥٣,٧	٤٩,١	٤٤,٣	٤١,١	٣٩	حصة اوبك من اجمالي العرض (نسبة مرية)
٣٥	٢٤,٧	٢٩,٦	٣٠	٢٧,٣	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٠,٨	صافي واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٦٦,٧	٥٤	٥٨,٤	٦٣,٢	٥٦,٤	٦٧	٦٤	٥١,٢	الطلب العالمي (نسبة مئوية لواردات هذه الدول)
			٢٨	٢٨	٢٨	٢٣	٢١,٢	اسعار النفط الخام بالدولار الامريكي

المصدر : IEA world energy outlook

الشكل (١): نظرة مستقبلية للنفط حتى عام ٢٠١٠



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

لن تكون الزيادة في الطلب على النفط في كل دول العالم اذا تقدر وكالة الطاقة الدولية ان ينمو الطلب في بقية دول العال (ROW) بمعدل سنوي يصل الى ٣٠,٩% في حالة (ق ق) او ٣٠,٦ في حالة (ت ط) بين العالمين ١٩٩٢ و٢٠١٠. وهذه يعني ان الطلب على النفط سوف ينمو في هذه الدول بشكل اسرع مما هو الحال عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث سيبلغ ٠,٩ سنويا في حالة (ق ق) او ٠,٨% سنويا في حالة (ت ط) وفي العالم باسره سيبلغ معدل النمو السنوي ٩,١% سنويا في حالة (ق ق) او ١,٧% سنويا في حالة (ت ط) وفي الحقيقة فان حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حجم الطلب العالمي على النفط في حالة (ق ق) (٥٠,٨% في حالة (ت ط) في عام ١٩٩٢ الى حوالي ٤٩,٧% في حصة بقية دول العالم (ROW) ٧.27% في حالة (ت ط) في عام ٢٠١٠ وخلال الفترة ذاتها. سترتفع في حالة (ت ط) بينما ستخفض حصة الاتحاد السوفيتي السابق (FSU) ودول اوربا الوسطى والشرقية (CEE) من ١٢,٩% الى ١١,٢%. فان استهلاك النفط في الدول التي لا تنتمي الى حالة (ت ط) وفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. فان استهلاك النفط في الدول التي لا تنتمي الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-NON) سيقف ماستستهلكه الدول المنتجة اليها (انظر الجدول ١) وهذه مرده الى نمو حاد في الطلب على النفط في الدول التي تشهد نمو سريعا والتي لا تنتمي الى منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD-NON) فالنمو الاقتصادي السريع والتمدن وزيادة متطلبات النقل تساهم جميعها في نمو الطلب على الغاز سيظل منخفضا ويمكن تغطية اي زيادة تدريجية في الطلب على الطاقة من خلال النفط ومختلف الانواع الوقود التلب. وستكون الزيادة في الطلب على النفط حادة في دول شرق اسيا. وبصورة خاصة في كوريا الجنوبية والصين والهند. فاستهلاك كوريا الجنوبية كان اقل من ٠,٦ مليون برميل/يوم عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع ان تستمر الى الصين والهند. بعدد سكانها الهائل. بنمو اقتصادي قوي فالصين بتعداد سكان يزيد على ١.٠٢ مليار نسمة تخطط لبناء ماتسميه السيادة الشعبية بحلول نهاية العقد الحالي. وهذه ماسيؤدي الى حدوث زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة في تلك الدولة (احمدي، ١٩٩٦: ١٢). لذلك فانه من المتوقع ان تصبح الصين مستوردا رئيسيا للنفط للخليج في مطلع القرن القادم. ومن المرجح ان تدفع ثمن ذلك النفط من خلال تسويق منتجاتها العسكرية في الدول المحيطة بالخليج العربي. بشكل اكبر من السابق ولتقدير مدى اهمية الصين والهند على المدى البعيد يمكن ان يؤخذ في الاعتبار مايلي:

١- يبلغ معدل استهلاك الفرد من الطاقة في كوريا الجنوبية حاليا ١٦,٩ برميل للفرد سنويا بينما يبلغ هذه المعدل في الصين والهند اقل من برميل واحد للفرد سنويا. مع العلم ان استهلاك الطاق قد ارتفع في هاتين الدولتين عما كان عليه عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٣% في الصين و ٥٠% في الهند. واذا افترضنا ان معدلات استهلاك الطاقة فد

ارتفعت في هاتين الدولتين بحيث تصل الى معدل الاستهلاك في كوريا الجنوبية وحدهما ستحتاج الى ١١٩ مليون/يوم. هذه الرقم يشك ضعف الطلب العالمي (Richard, 1995: 88).

٢- كما سيزداد حجم الاعتماد على الواردات النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٥١,٢ % عام ١٩٩٢ الى ٥٦.٦٥ % في حالة (ق ق) او ٢,٦٣ في حالة (ت ط) عام ٢٠١٠ سيزداد كل من الاستهلاك النفط واستهلاك النفط وانتاجه في دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول اوربا الشرقية والوسطى. ولكن المحصلة النهائية لصادرات النفط السابق ودول اوربا الشرقية والوسطى ولكن المحصلة النهائية لصادرات النفط من الاتحاد السوفيتي السابق لا يرجع الى ان تصل قبل نهاية القرن الحالي الى الذروة التي حققتها عام ١٩٨٨ حين بلغت ٢ مليون برميل /يوم ولم يعد هناك مجال كبير في ايامنا هذه المزيد من توفير الطاقة. او استخدام انواع اخرة من الوقود. وذلك بسبب تراجع استهلاك الوقود الثقيل كما اني الفورة التي شهدها العالم في قدرة الطاقة النووية في العقدين الماضيين من القرن الماضي قد خمدت ويقول احد خبراء الطاقة واصفا هذه الوضع ان موجة التوفير واستخدام انواع الوقود الاخرى قد انتهت الى حد كبير (Richard, 1995: 94). وستركز الزيادة المستقبلية في استهلاك النفط على المشتقات الخفيفة كالبنزين والمازوت وزيت التدفئة ومن المتوقع ان ياخذ قطاع النقل الجزء الاكبر من هذه الزيادة في كل انحاء العالم تقريبا. وسيصل معدل زيادة الاستهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ١,٦ سنويا في حالة (ق ق) او ١,٠٤ % في حالة (ت ط) في الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠ ففي الولايات المتحدة لوحدها اشارات التقديرات الى وجود ٥٠ مليون سيارة وشاحنة على الطرق الامريكية في عام ١٩٩٥ زيادة عما كان عليه الحال عام ١٩٧٩ كما ان الامركيين قطعوا بسياراتهم في عام ١٩٩٥ مساة ٧٥٠ مليون ميل زيادة على المسافة التي قطعوها عام ١٩٧٩ وفي هذه الاثناء نشهد عودة المحركات التي تستهلك الكثير من البنزين كالسيارات الرياضية والشاحنات الخفيفة والتي تبلغ معدل مبيعتها ٤٠ % من اجمالي مبيع السيارات في الولايات المتحدة عام ١٩٩٤. بينما كان معدل مبيعات هذه النوع من السيارات لا يتجاوز ٢٠ % عام ١٩٨٠ واذا اخذنا بعين الاعتبار اليادة الكبيرة في الطلب. وعلى الشاحنات المغلقة الكبيرة ومنها او الصغيرة ندر كمدى درامية الزيادة في الطلب على البنزين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكذلك الحال في اسيا. حيث يستحوذ قطاع النقل على معظم الطلب على النفط ويتوقع ان يبلغ عدد السيارات التي هي قيد الاستخدام في الصين ٣ ملايين سيارة بحلول ٢٠٠٨ ويشير النمو المتزايد للطلب على مشتقات النفط الخفيفة بالاضافة الى تطبيق التشريعات تتعلق بخواص الوقود الى وجود حاجة لاستثمارات ضخمة في قطاع التكرير على المستوى العالمي. اما في قطاع البناء (اي استهلاك المنزلي) فمن المتوقع ان ينخفض الطلب على النفط في الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠ في الحالتين (ق ق) و (ت ط) وذلك بسبب زيادة المنافسة بزيادة اشكال الوقود المستخدمة في المنازل. حيث يتقدم الغاز كمنافس رئيسي في مجال التدفئة. وفي القطاع الصناعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي في حالة (ت ط) في الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠. في حين من المتوقع ان يزداد الطلب على النفط بسرعة كبيرة في القطاع الصناعي في المناطق الاخرى من العالم بسبب علمليات تطوير قطاع الصناعة فيها وفي ضوء ماتقدم من المتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على النفط الخام من ٧٦,٤ مليون برميل/يوم في العام ٢٠٠٢ حصة اوبك منها ٢٥ مليون برميل، ما بين (١١٥-١١٧) مليون برميل/طبقا لتقديرات ادارة معلومات الطاقة الامريكية وذلك بمعدل زيادة سنوي يقارب ١٢,٢ (نحو ١٠,٥ %) (صارم، ٢٠٠٣: ٦٢).

** يمكن استعراض المؤشرات التالية لتطور ونمو الطلب العالمي على النفط (خدوري، ٢٠٠٢: ٣١):

١- في عام ١٩٩٧ بلغ الطلب العالمي على النفط ٧٣ مليون و ٤٠٠ الف برميل /يوم بعد ان كان في العام

١٩٩٦ حوالي ٧١ مليون و ٥٠٠ الف برميل /يوم

ب- في عام ١٩٩٨ انخفض الطلب الى ٧٣ مليون و ١٠٠ الف برميل/ يوم
ج- في عام ١٩٩٩ وصل الطلب العالمي ٧٤ مليون و ٩٠٠ الف برميل/يوم
د- في عام ٢٠٠٢ وصل الى حوالي ٧٦,٤ مليون برميل.
**الاسباب التي تعود لضعف نمو الطلب العالمي على النفط حتى اواخر اعم ٢٠٠٢

وهي :

١-الركود الاقتصادي العالمي :

الذي بدا العالم يعاني منه منذ مطلع العام ٢٠٠١ وتعمق مع احداث ايلول ٢٠٠١ حيث قدر البنك الدولي تراجع الولايات المتحدة بالنسبة للنمو من ٤,١ عام ٢٠٠٠ الى ١,١ عام ٢٠٠١ وتوقع لايزيد عن ٧% عام ٢٠٠٢

اما الدول الاخرى فحققت هي بمعدلات متانبة في العام ٢٠٠١ وبلغت في دول الاتحاد الاوربي ١٠,٥% ،وفي اليابان ٨% وفي الدول النامية ٢,٩% مقارنة ب ٥,٥% عام ٢٠٠٠ ،وفي دول شرق اسيا ٤,٧% مقابل ٧,٣% عام ٢٠٠٠.وأكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم اكثر من ٣٠ دولة صناعية في العالم في تقرير نشرته بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠١ ان الاقتصاد العالمي يمر في حالة كساد لم يشهدها منذ ٢٠ عام ، وبالفترة ذاتها نشرت وكالة الطاقة الدولية تقريرها الشهري (تشرين الثاني ٢٠٠١) ذكرت فيه ان الطلب على النفط سينمو اقل مستوى له منذ ١٧ عاما بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي.

٢-وفرة المعروض النفطي :

حيث تؤكد المؤشرات الى وجود فاض في المعروض النفطي اليومي تتراوح كميته بين ١,٣''' الى ١,٥''' مليون برميل ، وتصل بعض التقديرات الى ٥ ملايين برميل وهو ماعدى منظمة اوبك في اجتماعها في ١٢/١٢/٢٠٠٢ في فيينا للدعوة الى تخفيض هذا المعروض في الفائض النفطي حفاظا على الاسعار دون المساس بحصص اوبك في الانتاج بمعنى ضرورة التقييد بالحصص المقررة وعدم زيادتها ، وقد ساهم هذا المعروض بقيام دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وسواها من الدول الصناعية بالعمل على زيادة مخازينها الاستراتيجية بمعدلات اعلى (الهنا، ٢٠٠١: ٢٤). غير ان بعض الاراء تفترض بضرورة المحافظة على طاقة احتياطية ثابتة بما لا يقل عن ٢,٥% من الطلب العالمي ، لسد أي نقص مفاجئ في الانتاج ، او ارتفاع غير اعتيادي في الطلب .
اما لجهة امدادات النفط العالمية فستتمو بمعدل اسرع يقارب ٢,٣% سنويا ، وثمة عنصر يشكل اهمية كبيرة في مجال الامدادات وهو طاقة الانتاج التي يمكن تزداد بزيادة الطلب على النفط ، غير ان هنالك ثلاثة متغيرات رئيسية متوقعة خلال العقود القليلة المقبلة (خدوري ، ٢٠٠٢ : ٣٩) .وهي عولمة صناعة النفط، وتحرك امدادات النفط وتحويل اسيا الى مركز سوق النفط في العالم .ومنذ ذلك التاريخ لايزال محافظا على هذه المستوى تقريبا ،وقد بدأت عولمة صناعة النفط منذ مطلع الثمانيات بتأسيس سوق العقود الاجلة ،او المستقبلية،والعولمة هنا تعني الاتجار بالنفط في السوق المفتوحة في مختلف انحاء العالم فما يتيح امكان الاتجار فيه في اي وقت او مكان وهذه يعني ايضا ان في الامكان تامين النفط الذي يتم شراءه او بيعه تجبا لمخاطر الخسائر غير المتوقعة كما يعني وجود قدر اكبر من الشفافية نظرا الى ان المعاملات ستكون مفتوحة.وتعد مسألة قيمة كبيرة،اذا ان السوق اصبحت مفتوحة بالكامل،ويمكن شراء النفط من اي مكان.لكن ذلك يعتمد على اعتبارات تجارية بحتة مثل سهولة التسليم او نوعية النفط الخام التي تتمتع باهمية قصوى.بالتالي وفي ظل افرازات العولمة وفتح الاسواق النفطية ،اضافة الى استرشاد هذه الاسواق بالممارسات التجارية الطبيعية والمناسبة، وتحرك النفط في اطر اقليمية.ودخول منتجين اخرين

للسوق يصبح الحديث عن التأمين الامدادات وتنويع المصادر بلا معنى ومكررا اذا لن تكون ثمة مشكلة في الشكل الطبيعي لانتاج وتجارة النفط. واي خلل سيكون نابعا من ممارسات غير طبيعية وطارئة على سوق النفط العالمية. ويشير الجدول رقم (٢) الى تطوير الطلب العالمي على النفط حسب المجموعات الدولية حتى عام ٢٠١٠، والمصدر وكالة الطاقة الدولية AEA... ومركز الطاقة العالمية CGES.

الجدول (٢) الطلب العالمي على النفط حتى عام ٢٠١٠

٢٠١٠		٢٠٠٠		١٩٩٥		الطلب
IEA	CGES	IEA	CGES	IEA	CGES	
٤٩,٢	٤٦	٤٤,٩	٤٣,١	٤١,٩	٤٠	منظمة التعاون والتنمية
١٥	١٤,١	١٠,٣	١٠,٣	٩,٤	٩,٤	دول شرق اوربا
٣٠,٦	٣٠,٠	٢١,٧	٢٥,٢	١٨,٨	٢٠,٤	بقية دول العالم
٩٤,٨	٩٠,٥	٧٧,٤	٧٨,٦	٧٠,١	٧٠,١	المجموع

المصدر: مركز الطاقة العالمية CGES

اما بالنسبة للوطن العربي فقد ارتفع الطلب العربي على النفط والمكثفات الى حوالي (24.7) مليون برميل/يوم عام ٢٠٠٦ كما في الجدول رقم (٣)

الجدول (٣) الطلب على النفط وطاقات الانتاج في الدول العربية للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠١) (مليون برميل)

السنوات	٢٠٠١ (فعلي)	٢٠٠٢ (تقديري)	٢٠٠٦ (تقديري)
الطلب العالمي على النفط (*)	٧٦	٧٦,٤	٨١,١
العرض من خارج المنطقة العربية	٥٣,٧	٥٤,٦	٥٦,٤
انتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي	١٩,٩	١٩,٩	٢٢,١
الاجمالي	٢,٤	٢,٤	٢,٦
الطاقة الانتاجية الحالية	٢٢,٣	٢١,٨	٢٤,٧
الطاقة المستغلة	٢٦,٤	٢٦,٤	٢٩,٦
نسبة الانتاج العربي/الطلب العالمي	%٨٤,٤	%٨٢,٦	%٨٤,٤
	%٢٩,٣	%٨٢,٥	%٣٠,٤

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على, IEA world energy outlook

*تمثل المكثفات من الغاز الطبيعي

ان كافة الدراسات والتوقعات تشير الى زيادة الطلب العالمي على النفط المستقبلي. وتجمع هذه التقارير الدور البارز لدول منطقة الخليج العربي وخاصة المنتجين الخمسة الكبار (السعودية. ايران. عراق. الكويت. الامارات) في تغطية تلك الزيادات علما انه ظهرت بعد ١١ ايلول ٢٠٠١١ توقعات ادنى من ذلك لكن البعض يرى بان انكماش النمو الاقتصادي لن يستمر فترة طويلة

المحور الثاني: أسباب ارتفاع أسعار النفط.

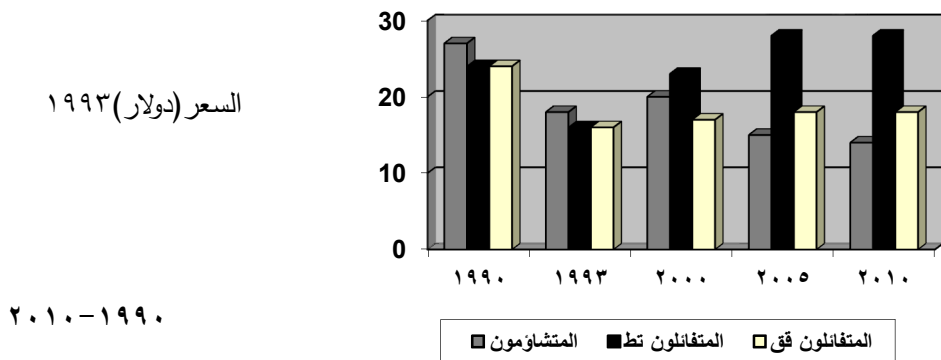
ان اسعار النفط كانت قد ارتفعت في عام ١٩٩٩ مجلة ١٧,٥ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك مقارنة بنحو ١٢,٣ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك مقارنة ٢٠٠٠. وكان ذلك نتيجة لجهد مخطط من الدول المصدرة للنفط. اما الارتفاعات في الاسعار منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وحتى الان فتعود لعوامل لاعلاقة للمنظمة الاوبك بها مثل التحسن الكبير في النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط شكل بدوره عاملا ظاهرا في اتجاه ارتفاع الاسعار، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في ابريل ٢٠٠٦. الى ان معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفع من ٢,٦ عام ٢٠٠١ الى ٣,١% عام ٢٠٠٢. الى ٤,١% ٢٠٠٣ الى ٥,٣% وهوة اعلى مستوى له في ثلاثين عاما الاخيرة. واستمرت عند مستوى بلغ ٤,٨% عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع ان يبلغ ٤,٩% في العالم الحالي. ونتيجة لهذه النمو الاقتصادي ارتفع الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة من ٧٦,٦ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠١ الى ٧٦,٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٢ الى نحو ٨٣,٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٥. الى نحو ٨٤ مليون برميل يوميا في النصف الاول من ٢٠٠٦ (منظمة الاوابك، ٢٠٠٢، ١٢). وقد ادت هذه الزيادة الحقيقية في بسبب تعطيل الارهابيين لتدفق جانب مهم من الصادرات النفطية العراقية للاسواق، والعمليات الارهابية التي طالت السعودية، والتي اثارت المخاوف بشأن احتمالات تعطيل جزء من الصادرات النفطية السعودية الضخمة. كما ان التوترات الامريكية الفنزويلية. وحاولت واشنطن وحلفائها لاسقاط الرئيس الفنزويلي (هوجو شافيز) من خلال تعطيل العمل في قطاع النفط قد اثر سلبيا على العرض العالمي للنفط بالذات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وساهم في رفع الاسعار، كذلك فان الاضطرابات السياسية -اجتماعية الطائفية في نيجيريا وهي دولة مصدرة كبيرة للنفط اثارت بدورها المخاوف وغذت الاتجاه السعودي لاسعار النفط، بالاضافة الى الاعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك وعطلت قسما كبيرا من انتاج النفط فيه لفترات طويلة بالذات بعد اعصار كاترينا عام ٢٠٠٥، وتجدر الاشارة في هذه المجال ايضا الى الاضطرابات العالمية في البلدان المصدرة للنفط، والتوترات بشأن شركة يكوس العملاقة للنفط في روسيا. وكذلك التوترات بشأن الملف النووي الايراني. كما ان عدم تطوير طاقة مصافي النفط العالمي بصورة مواكبة للزيادة في الطلب على المنتجات النفطية ادى الى وجود خلل فني في سوق النفط يتمثل في وفرة الخام وزيادة المنتجات النفطية وزيادة المعروض منه عن الطلب عليه في اعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت يقل العرض العالمي من المنتجات النفطية عن الطلب عليها، وهوة خلل تعتبر الدول المستوردة للنفط المسؤولة عن بصفة اساسية بسبب عدم ضخها للاستثمارات الضرورية الى صناعة تكرير النفط، لكن الامر تغير حاليا او اصبح المعروض من الخاف متوازنا مع الطلب عليه في الوقت الراهن.

اولا: اثر الاستراتيجية الامريكية في ارتفاع اسعار النفط

والغريب حقا ان كل هذه الاسباب من الاسباب من المفترض ان تاثيرها يتحقق من خلال احداث انخفاض في عرض النفط عن الطلب عليه، وهوة مالم يحدث. وكان المنطقي ان تتحرك الاسعار بصورة اهدا مما حدث ويؤكد هذه الامر على ان الشركات التي تمتلك ابار نفطية او احتياطات مهمة في مختلف بلدان العالم. بحكم انها تحصل على ما يتراوح بين ٢٥% و ٤٠% من احتياطات النفط التي تحتاج الى لخدمات تلك الشركات اوحتى تلك التي تقوم

بالتجارة ولديها مخزون نفطي كبير، وتبدو الاستراتيجية النفطية الامريكية الراهنة والتي لا تقدم خططا حقيقية لتخفيض اسعار النفط على عكس ما كانت تفعله على مدى عقود ماضية استراتيجية شديدة الانحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقي الاقتصاد الامريكي وشركاته ومن المعروف ان الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة تبلغ نحو ١٣ مليون برميل يوميا وان ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي الى ارتفاع تكلفة تلك الواردات بمقدار ٤،٧ مليار دولار في العام. وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع اسعار النفط، وبالمقابل فان الشركات النفطية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع اسعار النفط خاصة. وان هذه الشركات تمتلك قسما مهما من احتياطات الدول التي ابرمت معها عقود لتتقيب والاستكشاف وتقاسم الانتاج. وهذه الاثر المزدوج لارتفاع اسعار النفط يمكن ان يكون على مشارف التعادل او الاستفادة للولايات المتحدة ايجابيا من ارتفاع اسعار بعد ان اصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا امامها، وخاصة لو تمكنت شركاتها من ابرام عقود فاسدة مع الحكومة العراقية لتقاسم الانتاج، تتيج لها السيطرة على قسم مهم من الاحتياطات العراقية. وترتبطا على ذلك، فان تراضي الادارة الامريكية في العمل على تخفيض اسعار النفط هوة انحياز لشركات النفط على حساب الاقتصاد الامريكي، وخاصة ان العديد من اركان الادارة الامريكية قادمون من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشيني (هاليبورتن) كونداليزا رايس (شيفرون؟) وبوش الابن (هاركين اينجري كوربوريشن). وبالمقابل فان دول اوبك فعلت مافي وسعها من اجل تخفيض الاسعار الى مستوى لا يضر بالنمو الاقتصادي العالمي، ورفعت انتاجها عام ٢٠٠٥ من ٢٣،٥ مليون برميل يوميا في بدايته. وان كان الانتاج الفعلي لدول الاوبك ٣٠ مليون برميل يوميا ربما يكون تقصيرها متركزا على عدم الاستثمار في زيادة الطاقة الاحتياطية لتكون قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب على النفط بسبب النمو الاقتصادي العالمي المسطر (وكالة الطاقة الدولية، ٢٠٠٤: ٥٢). والشكل (٢) يوضح الاسعار المفترضة للبرميل من خلال ١٩٩٠-٢٠١٠

الشكل (٢): الاسعار المفترضة للبرميل للمدة



المصدر: الوكالة العالمية للطاقة

ثانيا:العوائد المالية العربية في ظل التغيرات النفطية:-

وبعيدا عن اسباب ارتفاع اسعار النفط،فان المهم هو ان الدول العربية التي تنتج نحو ٢٦,٥ مليون برميل يوميا من النفط وسوائل الغاز،وتستهلك نحو ٤,٦ مليون برميل من النفط ونحو ١,٥ مليون برميل من سوائل الغاز،وتصدر نحو ٢٠,٤ مليون برميل يوميا وهذه يعني ان ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي الى ارتفاع اليرادات العربية من تصديره بمقدار ٧,٥ مليار دولار في العالم وقد حصلت الدول العربية على عائدات اضافية هائلة بسبب ارتفاع الاسعار،فبينما كان إيرادات الصادرات النفطية العربية نحو ٨٢ مليار دولار عام ١٩٩٨،فانه بلغ نحو ٣٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥.وبلغت الزيادة في اليرادات النفطية العربية عن متوسط المتحقق عام ١٩٩٨،قاربة ٩٥٠ مليار دولار من خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى النصف الاول من العام ٢٠٠٦ وكانت فوائض الاموال الطفرة النفطية العربية الاولى بعد حرب اكتوبر الثانية ابان الثورة الايراني وبداية الحرب العراقية واستثمارات في الاسهم والسندات الامريكية والاوربية او في شراء العقارات الفاخرة وكل ماله علاقة بالترف كما توجه قسم منها للمضاربة على الذهب فاشتعلت اسعاره بلا مبرر حقيقي ثم انهارت تلك الاسعار وفقدت المدخرات العربية جزءا مهما من قيمتها بسبب سوء ادارتها كما توجه قسم منها الى اسواق الاسهم العربية بحيث اصبح هناك جبل من الاموال تتداول اصولا عينية محدودة في ظل ضعف معدلات الاستثمار الحقيقية ،مما ادى الى صعود الاسعار بشكل بالوني قم انفجارها بعد ذلك ازمت رهيبه لعل اشهرها ازمة انهيا سوق الاسهم الكويتية (ازمة سوق المناخ)(النجار ،٢٠٠٥ :٤). والغريب ان الدول العربية المصدرة للنفط تعيد انتاج نفس النمط لتوظيف الثروة النفطية فمعدلات الاستثمار المتدنية والاقل كثيرا من معدلات الادخار في تلك البلدان ،ادت الى استخدام الاموال الطغرة النفطية في نفس استخدامات القديمة،مما اشعل اسعار الذهب مجددا،اشعل اسعار الاسهم في البورصات العربية قبل ان تبدأ في الاضطراب والانهار،كما خرج تيار هائل من الاموال العربية الى المهجر الاوربي والامريكي والاسيوي، ولا بد ان تكون هناك وقفة عاقلة لتغيير هذه النمط والتوجه نحو توظيف اموال الطفرة النفطية العربية الجديدة على اسس اقتصادية في الاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي سواء في البلدان العربية المصدرة للنفط او في تلك المستقبلة للاستثمارات لبناء نهضة اقتصادية اقليمية ترفع مستويات معيشة المواطنين العرب وتكافح الفقر وتقلص العوامل المؤدية لتصاعد العنف والتطرف،وتعود على اصحاب الاموال المستثمرة على اسس اقتصادية بعوائد ضخمة لاتقل عما يحصلون عليه خارج اوطانهم العربية.ام اذا تسربت اموال الطفرة النفطية العربية الجديدة للخارج واستمرت في تكرار اخطاء الماضي.فانها قد يؤدي الى وجود حفنة من الاثرياء الجدد الذين تخضع اموالهم لضروف علاقتهم بالبلدان المستقبلية لها،لكنها لن تؤدي في هذه الحالة الى احداث تغيير فعال في الاقتصاديات العربية التي تعاني من التخلف التقني،وضعف معدلات الاستثمار والنمو وانتشار البطالة والفقر.والمديونية الخارجية الكبيرة لبعض البلدان العربية.

المحور الثالث: الافتراضات الاساسية للطلب العالمي على النفط:-

وتتركز هذه التقديرات المستقبلية البعيدة المدى للطلب على النفط والتوزيع الجغرافي لهذه الطلب على عدد من الافتراضات تتعلق بما يلي (احمدي ، ١٩٩٦ :٤٩):

١-توجهات النمو الاقتصادي والسكاني

٢_التقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة والمنافسة بين اشكال الوقود

٣_ كفاءة استخدام واشكال الوقود المختلفة

٤_ السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط

٥.السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة.

فبينما تشجع الاسعار المنخفضة المستهلكين على زيادة الطلب، نجد انها لاتشجع المنتجين على زيادة الانتاج، والعكس صحيح .وبصورة مشابهة ،تعمل حركات الحماية البيئية حاليا على تغيير الاساليب المتبعة في عمليات التنمية الاقتصادية، وفي حين تحاول قوى سياسية - اقتصادية جديدة ان تعيد تحديد متطلبات السلامة البيئية وفي النهاية ،فانه يمكن للتغيرات التي تحدث في بنية الاقتصاد العالمي، او نمط توزيع الدخل، ان تترك اثرا كبيرا في الطلب على النفط.والحق يقال، ان التنامي السريع في الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة لايزيد في استهلاك الطاقة زيادة كبيرة ،كما ان هذه الصناعات تزيد عدم تساوي توزيع الدخل تفاقمًا، مما يزيد في تخفيض الطلب على النفط .ولكن في المحصلة النهائية، ستكون حسيطة المؤثرات على الطلب ايجابية، لان القيمة المطلقة للدخل الفئات الفقيرة سترتفع، وهذه يؤدي الى زيادة في استهلاك الطاقة.

المبحث الثاني:- العرض العالمي للنفط والعوامل المؤثرة فيه

المحور الاول :صناعة النفط في ظل نظام الامتيازات :

ان نشأة ونمو صناعة النفط في الشرق الاوسط في غيرة من البلدان النامة بموجب نظام الامتيازات النفطية الممنوحة لشركات الكارنل النفطي الدولي خلال مطلع هذا القرن يمثل نموذجا بارزا لتوزيع العمل الدولي وما يترتب عليه من تبعية اقتصادية ونقل الثروات النفطية للاقطار الصناعية والابقاء على حالة التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الاقطار المنتجة كما تعكس المؤشرات التالي(عبد الودود ،١٩٨١ :٣٩):-

١.رغم سيطرة اعضاء الكارنل النفطي في جميع اراضي دولة الشرق الاوسط بموجب نظام الامتيازات فلم تجري عمليات التحري والاستكشاف بجدية الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حينما انحسرت صادرات النفط الامريكية واصبحت مستوردة للنفط من جهة وبروز الحاجة الى تطوير احتياطات الشرق الاوسط لتوفير متطلبات اعادة تعمير اوربا من النفط من جهة ثانية

٢-اقتصرت عمليات التطوير والانتاج على الحقول العملاقة فقط مما قلل تكاليف التحري والانتاج على الشركات الامتيازية مع الحيلولة دون تطوير بقية المناطق من قبل غيرها من الشركات او عن طريق الحكومات المعينة وذلك بسبب احتكار الشركات الامتيازية لحق البحث والتنقيب في جميع الاراضي الخاضعة للامتياز .

٣_رغم حصول شركات الكارنل على حق احتكار ممارسة جميع العمليات النفطية في ذلك انتاج وتصدير النفط الخاف الا ان صناعة النفط في هذه الاقطار متخلفة نسبيا رغم ضخامة احتياطياتها ومعدلات الانتاج والتصدير منها ومعزّلى عن بقية القطاعات الاقتصادية في الاقطار المنتجة

٤.ان عملية انتاج النفط الخام ارفقها هدر الثروة الهيدروكاربونية المتمثلة بالغاز المصاحب كانت تقوم بحرقه دون ان تحاول المحافظة عليه باعادة حقنه او تصنيعه ودون السماح للحكومات مانحة الامتياز باتصرف فيه.

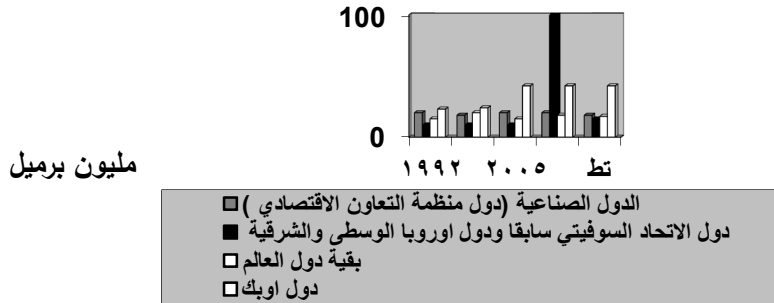
٥. اتبعت شركات الكارنل سياسة انتاجية خلقت فائضا في السوق وتنافسا بين حكومات البلدان المنتجة ذاتها لزيادة الانتاج منها على حساب بقية المنتجين وخلق مبررات لتسعير نفط الشرق الاوسط باسعار واطئة وتخفيضها بصورة متتالية.

٦. محصلة هذه السياسة انها وفرت لاوروبا كل متطلباته من النفط بكلفة اقرب ماتكون رمزية وحققت الشركات ارباحا فاحشة من جهة وازجاج اعتماد الاقطار المنتجة على عوائد النفط رغم ظالمتها النسبية مع تخلف القطاعات الزراعية والصناعية فيها ونضوب الكثير من احتياطياتها النفطية من جهة اخرى.

المحور الثاني: العرض العالمي للنفط :-

ان عرض النفط في السوق العالمي ياتي معظمها من دول منتجة للنفط تنتمي لمنظمة اوبك (انظر جدول ١ والشكل ٣)

الشكل (٣) نظرة مستقبلية للعرض في اسواق النفط العالمية



المصدر: الوكالة العالمية للطاقة

وتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة على مستوى العالم بحوالي ٩٠٠ مليار برميل (بعض التقديرات تصل الى ١٠١٠ مليار برميل). منها حوالي ٧٠٠ مليار برميل عائد لدول اوبك (سعيد، ١٩٨١: ٦٠). وبما ان حجم الاحتياطيات المؤكدة تحدد تبعا للتكنولوجيا المتوفرة والحالة الاقتصادية السائدة، فان تقديرات حجم هذه الاحتياطيات تزداد باستمرار نتيجة للنمو الاقتصادي العالمي واستخدام تقنيات انتاج حديثة واكثر تطورا (ويرجع الفضل في ايجات معظم هذه التقنيات الى حد كبير الى تزايد صعوبة الانتاج من حقول بحر الشمال وكندا والولايات المتحدة. بالاضافة الى نمو حجم العمليات الخارجية لشركات النفط الكبرى) وفي الحقيقة اذا كان لعرض النفط عالميا ان يستمر في التوسع. يجب على المنتجين ان يزيدوا من جهودهم للتقيب النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين تتفاعل بين قوى السوق والسياسة وهناك فرق جوهري بين الاحتياطيات النفطية في دول اوبك والاحتياطيات النفطية خارج اوبك، فالاخيرة يصعب استخراجها، خاصة في المدى المتوسط، وكلفة انتاجها اكبر، او انها تعاني من نقص في رؤوس الاموال المتوفرة للاستثمار. ويعود سبب ارتفاع كلفة الانتاج في العديد من الدول النفطية غير المنتمية الى منظمة اوبك، الى ضالة حجم الموارد النفطية وانخفاض نسبة الاحتياطي الى الانتاج (R,P) (هذه النسبة عالية جدا في دول اوبك) اما

النقص في رؤوس الاموال المتوفرة للاستثمار فياتي نتيجة للكثافة السكانية في العديد من الدول النامية المنتجة للنفط من خارج اوبك، الامر الذي يؤدي الى استيعاب الاستهلاك المحلي لكل، ما يتم انتاجه من النفط ، او معظمه، وبالتالي لا يبقى الا قليلا منه للتصدير، وقد لا يبقى شي . وفي ظل ظروف كهذه، تصبح الاستثمارات الاجنبية هي الخيار الوحيد، ولكن هذه الخيار مازال يواجه مخاطر وعقوبات مالية وتشريعية عديدة ، الامر الذي يجعل المستثمرين الاجانب يفرون من هذه الحقول تختلف المشاكل التي تواجه الدول لانفطية من خارج اوبك، كما تختلف فرص الانتاج فيها، ويمكن تصنيف هذه الدول في ثلاث فئات

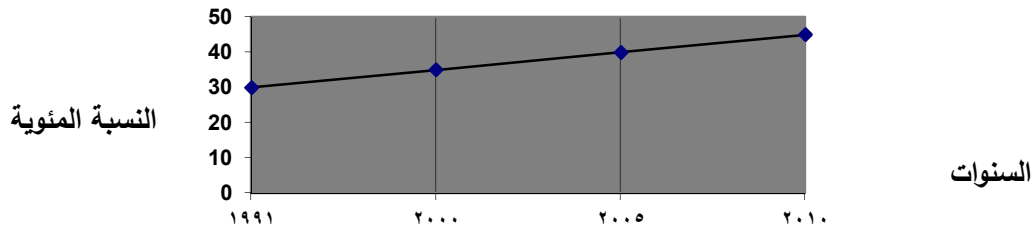
الفئة الاولى:- هي الدول التي وصلت فيها حقول النفط الى مراحل الشيخوخة (نسبة الاحتياطي الى الانتاج اقل من ١٠)، وفي مثل هذه الحالة لا بد من اتباع تقنيات انتاج معقدة ومكلفة جدا لمنع حدوث انخفاضات كبيرة في الانتاج. وتشمل هذه الدول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والارجنتين وسوريا. ومن الجدير بالذكر ان انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة قد تنخفض في السنوات الثماني الماضية بمقدار ١,٨ مليون برميل/يوم، بينما ارتفع الطلب بمقدار ١,٤ مليون برميل/يوم وكان من الممكن ان تصبح هذه الهوة بين العرض والطلب اشد اتساعا لو لم يتم اتخاذ تدابير معينة لتخفيض الكلفة كاستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتخفيض حجم العمالة في الشركات النفطية منذ عقد الثمانينات وفي هذه الاثناء، ادى تزايد المنافسة الى تقليص هامش الربح، مما جعل الاستثمارات الجديدة محفوفة بالمخاطر. فانتاج النفط من الاسكا وصل في عام ٢٠٠٠ الى ٥٠% من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٨ نظرا لان الانتاج بدا ينضب من الحقول الرئيسية في خليج برودو (Prudhoe Bay) ، وفي كندا بلغت كلفة مشروع تطوير انتاج النفط في حقل هيبيرنيا (Hibernia) حوالي ١٢ مليار دولار. ولا يمكن اعتبار هذه الرقم اقتصاديا وفق الاسعار الحالية، اذا من المتوقع ان يصل انتاج ذلك الحقل الى ١٢٥٠٠ برميل/يوم. ويمكن ان يستمر الانتاج من ١٠ الى ١٥ سنة، مادامت الحكومة الكندية توفر الدعم المادي الهائل لهذه المشروع الامريكي - الكندي المشترك. ووصل الانتاج من حقول بحر الشمال البريطانية الى ذروته البالغه ٢,٧ مليون برميل/يوم في عام ١٩٩٦، ثم بدأ بعد ذلك بالانخفاض وهناك ١٢ حقلًا بريطانيًا اساسيا في بحر الشمال تعطي انتاجا لا يتجاوز ٣٠ % من الذروة الانتاجية التي وصلتها فيما مضى، وهناك خمس حقول ضخمة بدأت العمل فيها عام ١٩٩٠، وقد هبطت بنسبة ١٨% من ذلك الحين.

الفئة الثانية: الدول التي تقدم حقول النفط فيها بسرعة نمو المراحل المتأخرة من عمرها (نسبة الاحتياطي فلى الانتاج بين ١٠ و ٢٠) يمكن ان يبيد انتاجها بالتناقص، وتضم قائمة هذه الدول النرويج وكولومبيا والبرازيل وعمان وماليزيا ومصر. وعلى الرغم من ان هذه الدول استفادت من التطور التكنولوجي للمحافظة على الانتاج بكلفة معقولة اقتصاديا، قد تضطر قريبا لخفض حجم مشاريعها النفطية. او اغلاقها بالكامل، عندما ترتفع الكلفة بشكل كبير ويصبح الانتاج غير اقتصادي، فعلى سبيل المثال سيستمر الانتاج من الحقول النرويجية في بحر الشمال لبضعة اعوام قادمة. ثم سيبدأ بالهبوط وكولومبيا تعتبر اكثر دول امريكا الجنوبية تفاؤلا حيث بدا الانتاج من حقل (CUSIANA) عام ١٩٩٤، ومن المتوقع ان يصل الانتاج هذه الحقل الى ٢٠٠٠٠٠ برميل /يوم عام ٢٠٠٠ (الانباري، ١٩٩٠، ١٥:).

الفئة الثالثة: الدول التي لاتزال احتياطاتها ضخمة (نسبة الاحتياطي الى الانتاج اكثر من ٢٠) ولاكن العقبات السياسية والاقتصادية تعيق تطوير الانتاج فيها .ومن دول هذه المجموعة الاتحاد السوفيتي السابق والصين وفيتنام والهند والمكسيك .فعلى سبيل المثال،وصل الانتاج من خليج المكسيك الى مايزيد على مليون برميل/يوم عام ١٩٧١ ،ولكن من المؤكد ان يمر الان بمرحلة هبوط تدريجي ، ولم تستطع العديد من المحاولات الباهضة الثمن وقف هذه الهبوط .وفي الاتحاد السوفيتي السابق وصل الانتاج الى ذروته عام ١٩٨٨ وبلغ ١٢,٥ مليون /يوم ،بينما لايتجاوز في الوقت الحاضر ٧,٥ مليون برميل/يوم .ومن المتوقع ان ينخفض هذه الانتاج الى ادنى من ذلك في المدى المتوسط، كما رافقها انخفاض في الاستهلاك ،قبل ان يعاد الى الارتفاع بعد عام ٢٠٠٥ .ومن المرجح ان المحصلة النهائية لزيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك المحلي ستتجلى في عدم قدرة الاتحاد السوفيتي السابق على تصدير الكميات التي كانت يصدرها ايام الذروة في عام ١٩٨٨ وباللغة ٢ مليون برميل /يوم وقد تستقر صادراته النفطية عند حد قريب من هذه المستوى فترة ٢٠٠٥/٢٠١٠ وتصدر كل من روسيا وكازخستان النفط ولاكن على رغم من جهود شركات النفط مثل شيفرون فان انتاجهما قد تآثر نتيجة لما واجهته هذه الشركات من عوائق سياسية وعوائق تتعلق بالبنية التحتية .ويواجه تجمع الشركات النفطية في ازبيجان مشكلة في تأمين طريق لتصدير النفط فالطريق العملي الوحيد يجب ان يمر في ايران ولكن الولايات المتحدة تعارض ذلك (العاقولي ،١٩٩٩ :٦٠).

وبوجود هذه العوائق ، تتوقع وكالة الطاقة الدولي هان يزداد انتاج الدول النفطية من خارج اوبك بمعدل لا يتجاوز ٧,٤ مليون برميل/يوم في حاله (ق ق) او انه سيظل بحدود ١٠٥ مليون برميل /يوم في حاله (ت ط) في فتره ١٩٩٢ - ٢٠١٠ فزيادة الانتاج في الدول مثل كازاخستان وكولومبيا والبرازيل ستعوض على الانخفاضات في انتاج الولايات المتحدة، وبعد ذلك في بحر الشمال وقد تبين خطأ التوقعات التي سادت عقد الثمانينات والقائلة بان الصين ستصبح مصدر رئيسا للنفط فالطلب فيها فاق العرض ووصل حجمه الى مايقارب من ٣ مليون برميل/يوم عام ١٩٩٣ ويحلول عام ٢٠٠٩ ستكون الصين بحاجة الى استيراد ٢ مليون برميل يوميا وعلى اي حال يتوقع خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٠ ان يزداد الطلب على النفط الخام القادم من دول اوبك بحوالي ٢٠,٤ مليون برميل/يوم في حاله (ق ق) او ٢٣,١ مليون برميل/يوم في حاله (ت ط) (انظر الجدول واحد والشكل ٤)

الشكل (٤) عرض النفط من الشرق الاوسط وفرنزويلا



المصدر : الوكالة الدولية للطاقة العالمية

ولكن هل ستستطيع اوبك تلبية الطلب على نفطها في المدى المتوسط ؟الامكانية قائمة بالتاكيد اذا اخذ بعين

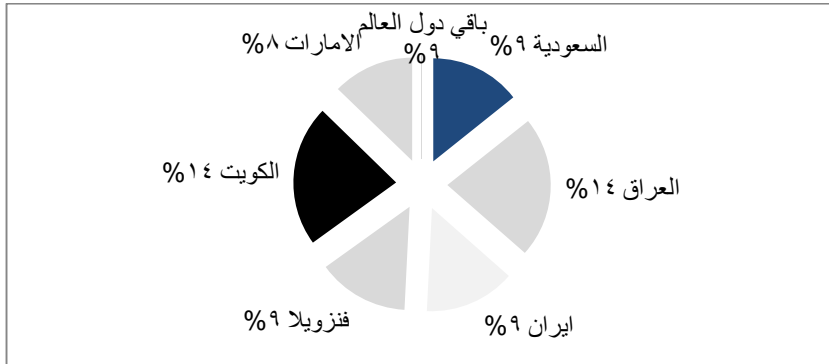
الاعتبار احتياطيات اوبك المؤكدة (انظر الجدول ٤ والشكل ٥)

الجدول (٤) التوزيع العالمي للنفط عام ١٩٩٣ (مليارات البراميل)

الاحتياطي / الانتاج	الاحتياطيات المؤكدة	الانتاج ١٩٩٣	الانتاج / الاحتياطي / الدول
٧٩	٦٩٩,٧	٨,٩	اجمالي دول اوبك
٨٨	٢٦١,٢	٢,٩٨	السعودية
٦٢٥	١٠٠	٠,١٦	العراق +
٤٧	٦٣	١,٣٣	ايران ++
٧٤	٦٣,٣	٠,٨٥	فنزويلا
١٤٢	٩٨,٥	٠,٦٨	الكويت
٧٠	٥٦,٢	٠,٨	الامارات
٤٦	٢٢,٨	٠,٥	ليبيا
٢٦	١٧,٩	٠,٦٩	نيجيريا
١٢	٥,٨	٠,٤٨	اندونيسيا
٣٤	٩,٢	٠,٢٧	الجزائر
٢٤	٣,٨	٠,١٦	قطر
١٩	٥٥,٤	٢,٨٧	الاتحاد السوفيتي (مج)
١٩	٤٩	٢,٥٥	روسيا
١٨	٣,٣	٠,١٨	كازخستان
١٦	١,٣	٠,٠٨	اذربيجان
٣٨	١,٥	٠,٠٤	تركمنستان
١٥	٠,٣	٠,٠٢	اوزبكستان
١٥	١٣٥,١	٨,٤٨	اجمالي الدول الاخرى
٩	٢٣,٧	٢,٥٢	اميركا
٢٨	٢٧,٤	٠,٩٧	المكسيك
٢٣	٢٤	١,٠٦	الصين
٨	٥,١	٠,١٦	كندا
١١	٩,٣	٠,٨٢	النرويج
٧	٤,٦	٠,٦٨	انجلترا
١٩	٦,٣	٠,٣٣	مصر
١٦	٣,٦	٠,٢٣	البرازيل
٣١	٥,٩	٠,١٩	الهند
١٧	٤,٧	٠,٢٨	عمان
١٩	٤,٣	٠,٢٣	ماليزيا
٨	١,٦	٠,١٩	استراليا
١٢	١,٩	٠,١٦	كولومبيا
٣٢	١,٦	٠,٠٥	رومانيا
٤٣	١,٧	٠,٠٤	تونس
٥٠	٤	٠,٠٨	اليمن
١٧	٢	٠,١٢	الاكوادور
٨	١,٥	٠,١٨	انجولا
٢٣	١,٤	٠,٠٦	بروناي
١٢	٠,٥	٠,٠٤	ترنيدد
٤٣	٨٩٠,٢	٢٠,٦١	المجموع العام

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة لوزارة النفط الايرانية

الشكل (٥): توزيع احتياطيات النفط المؤكدة في دول اوبك (١٩٩٣)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول السابق

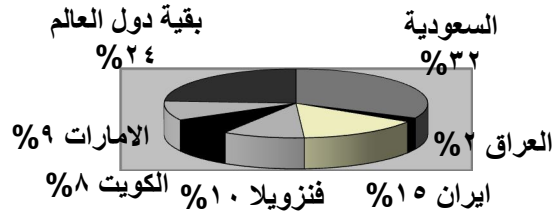
غير ان الدول الاعضاء في اوبك قد تفشل في تلبية الطلب بصورة كافية للنمو السريع للاستهلاك الطاقة جميع هذه الدول والوتيرة العالية لنمو الطلب على النفط ،وضخامة حجم الطلب على نفط اوبك ،ومعدل الاستغلال الحالي لقدرة دول اوبك الانتاجية البالغ حوالي 90% (سليمان ، 2002: 9).،موقف دول اوبك ازاء مشاريع توسيع القدرة الانتاجية (انظر الجدول 5 والشكلين 6 و7)

الجدول (5) القدرة الانتاجية لدول اوبك (مليون برميل)

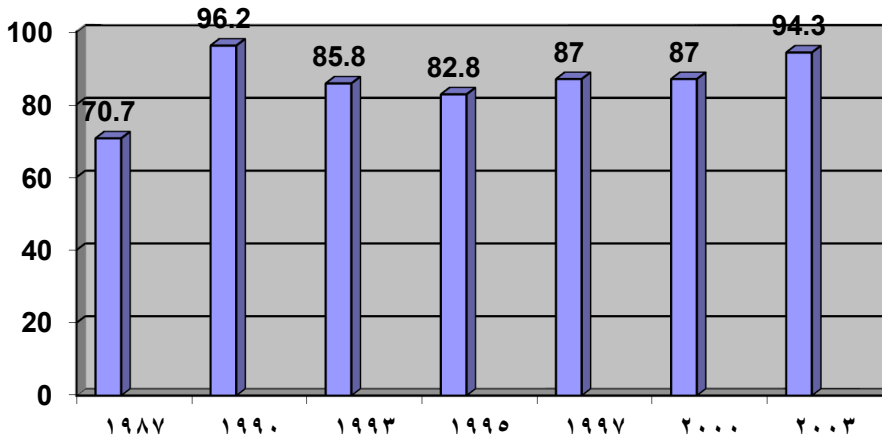
الدول	القدرة الانتاجية الاحتياطية	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٣	*٢٠١٠	١٩٩٤
ايران	٣,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٠,٣
العراق	٠,٦	١,٥	١,٥	٣,٥	٥,٥	٠,٠٥
الكويت	٢,٧٥	٢,٧٥	٢,٧٥	٣,١	٣,٥	٠,٧٥
قطر	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٦	٠,٠٦
السعودية	٩,٦	١٠,٥	١٠,٥	١٢	١٢	١,٦
الامارات	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٥	٠,٣٣
الجزائر	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١	٠,٠٥
الجابون	٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٤	٠
ليبيا	١,٤	١,٦	١,٦	١,٥	٢	٠,٠٣
نيجيريا	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٥	٠,١٥
فنزويلا	٣,١	٣,٤	٣,٤	٤	٣,٥	٠,٦٥
اندونيسيا	١,٣٥	١,٣	١,٣	١,١	١	٠,٠٣
اجمالي اوبك	٢٨,٧٧	٢٩,٣	٢٩,٣	٣٦,٥	٤٠	٤
الاجمالي العالمي						٤,٣

المصدر: مركز الطاقة العالمية CGES

الشكل (٦) توزيع الانتاج في دول اوبك لعام ١٩٩٣



الشكل (٧) استغلال القدرة الانتاجية في دول اوبك



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الموجودة في تقارير منظمة الاوبك.

في ما يتعلق باستهلاك الطاقة في دول اوبك، تستهلك اندونيسيا الان على سبيل المثال حوالي ٦٥% من انتاجها النفطي بالمقارنة مع ٤٠% عام ١٩٨٥. وقد تجد ايران نفسها مضطرة الى استيراد المنتجات النفطية اذا استمرت معدل النمو الحالي للاستهلاك المحلي للطاقة الذي يبلغ حوالي ٧% سنويا خلال العقد القادم ويجدر هنا التنويه بان اسعار الطاقة في دول اوبك تحظى بدعم كبير من حكومات هذه الدول.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في عرض النفط:-

توجد عوامل اقتصادية وفنية وسياسية عديدة تؤثر في العرض العالمي للنفط ومنها :-
 ١. هناك حقيقة اشد خطورة على المدى المتوسط الا وهي عدم وجود علاج في الافق لمشكلة الاستغلال العالمي للقدرة الانتاجية في دول اوبك. ومن المتوقع ان تستمر هذه المشكلة حتى اذا عملت السعودية والكويت وفنزويلا على زيادة قدراتها الانتاجية وفق ما هو مخطط، وعاد العراق لتصدير النفط في اواخر عام ١٩٩٥ لذلك

يعتبر من المهم جدا ان يقوم خبراء النفط بتكوين نظرة شاملة حول امكانية زيادة القدرة الانتاجية لدول اوبك في مطلع القرن الحالي ،حيث وصل اجمالي القدرة الانتاجية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦ الى ١٠ مليون برميل/يوم، وانما يزيد الى ١٢ مليون برميل /يوم عام ٢٠٠٠ ،على افتراض ان ظروف سوق الموجودات المالية للملكة سوف تكون مؤاتية. فقد انفق السعوديون على حقل الشعيبية الجديد حوالي ٢,٥ مليار دولار. ويتوقع ان تصل انتاجيته الى ٥٠٠٠٠٠٠ برميل/يوم عام ١٩٩٩. ويعزى تباطؤ المملكة المتوقع في مواكبة الطلب الى تدني اسعار المالية ،فهي اقل بكثير من ضمان تحقيق زيادة سريعة في الانتاج وبأستثناء السعودية والعراق ،تتمتع ايران باكبر الامكانية لزيادة الانتاج ولكنها تمر حاليا بظوائق اقتصادية صعبة .وتعتبر ظروف ايران الاقتصادية الى جانب ظروف العراق ،الاسوء من نوعها في منطقة الخليج العربي وتمكن برنامج حقن الابار بلغاز من ان يزيد من القدرة الانتاجية الايرانية الى ٥ مليون برميل/يوم قبل عام ٢٠٠٠ ،ولكن كان لابد من الاستعانة من مصادر اجنبية بمصادر اجنبية للقيام لاستثمارات جديدة وذلك بسبب الحجم الكبير للديون الايرانية في الوقت الحالي وتتعلم فنزويلا لاحتياطات نفطية هائلة ويمكنها زيادة القدرة الانتاجية اذا توفرت الظروف الاقتصادية الملائمة .ومن المحتمل ان تزيد فنزويلا قدرتها الانتاجية لتصل الى ٤,٥ مليون برميل يوم في العقدين الاولين من القرن (٢١) وقد استعادت الكويت قدرتها على الانتاج مايزيد على ٢ مليون برميل /يوم ولديها امكانية كبيرة للتوسع .ومن المتوقع ان تتمكن الكويت من زيادة انتاجها الى مستويات اعلى من مستويات الانتاج المتحققة قبل الحرب نقطة وهناك عدة دول نفطية اخرى من دول اوبك يمكنها زيادة انتاج النفط الخام ،ولكن هذه الزيادة ستكون متواضعة نتيجة نقص رؤوس الاموال المتوفرة في الاستثمار وتتمتع هذه المجموعة من الدول ليبيا ونيجيريا ودولة الامارات العربية المتحدة

٢-ستتمثل الزيادة الوحيدة المهمة في القدرة الانتاجية بل الاضافة الى ما ذكر في عودة العراق فبعد ان رفعت الامم المتحدة العقوبات التي فرضتها عليها واجراء الاصلاحات ضرورية في البنية التحتية لها سوف يكون بإمكان العراق تحقيق زيادة تدريجية في العرض تصل الى ٣ ملايين برميل /يوم عام ٢٠١٠.ولكن عودة العراق الى مستويات انتاجه السابقة للحرب فسكون بطيئة ،بسبب العقوبات التي تعترض تصدير النفط العراقي من الخليج العربي ومرور الانابيب العراقية من الاراضي التركية كلها تعتبر عوائق تؤثر سلبيا في امكانية عودة العراق الى مستويات انتاجه السابقة وبال الاضافة الى كون طاقة العراق التصديرية عن طريق الخليج العربي محدودة حاليا بمليون او اقل من مليون برميل/يوم ،فإن خطوط انابيب نفطية اما بحاجة الى الاصلاح وبأختصار فان سرعة عودة العراق تتوقف على تفاعل قرارات عدة اطراف تشمل مجلس الامن والحكومة الامريكية ،والدول الخليجية وتركيا والسعودية وعلى الرغم من هذه التوسعات فهي لا تكفي لتثبيت الاسعار في مطلع القرن الحالي ففي نهاية عقد التسعينات اصبح التوسع في القدرة الانتاجية ضرورة ملحة (انظر الجدول ٦) ويجب تحقيق القدرة الانتاجية المطلوبة على المدة البعيد .

الجدول (٦) سيطرة دول اوبك على الانتاج عام (١٩٩٢)

الترتيب	الدولة	ملكية الحكومة للشركات العاملة %	ملكية الحكومة للانتاج %	حجم الانتاج /برميل /يوم
١٢	اندونيسيا	٣٣,٣	٨,١	٨٢
١١	الجابون	٢٥	٢٥	٧٤
١٠	الامارات	٣٦,٣	٤٨,٩	١١١٣
٩	نيجيريا	٦٢,٢	٥٩,٩	١١٣٩
٨	ليبيا	٥٦,٣	٧٤,٥	١١١١٠
٧	الكويت	٦٠	٨٥,٨	٧٦٨
٦	السعودية	٤٠	٩٨	٨٠٧٢
٥	الجزار	٥٣,٦	٩٩,٢	٧٧٩
٤	فنزويلا	١٠٠	١٠٠	٢٢٣٥
٣	العراق	١٠٠	١٠٠	٤٥٠
٢	ايران	١٠٠	١٠٠	٣٤١٢
١	قطر	١٠٠	١٠٠	٣٧٩

المصدر: OPEC Annual statistical Bulletin :1992

٣- بادئ ذي بدء يصعب التكهن بالكيفية التي سيتم من خلالها تمويل استثمارات جديدة لتطوير القدرة الانتاجية الاضافية، سواء في الوقت الحالي او في المستقبل المنظور. خاصة وان دول اوبك تشهد حاليا ضوايق مالية ولديها اولويات اخرى للاتفاق. ويستشير اي دراسة دقيقة لدول اوبك الى ان معظم هذه الدول لم تبدي في الماضي اهتمام يذكر بخصوص انشاء قاعدة انتاجية لاغراض احتياطية. فالقدرة الانتاجية الاضافية الضخمة التي توفرت في الثمانينات لم يكن مخطط لها، بل كانت تلقائية. ومن الغير المرجح ان تحدث هذه الزيادة مرة ثانية، وعلى الاقل لم تكرر بالحجم ذاته.

كما ان هناك تحديات خطيرة تواجه توسيع القدرة الانتاجية وتمنعها من الوصول الى المستوى المطلوب لتغطية الطلب المتزايد بصورة كافية وعلاوة على هذه، هناك شكوك حول حجم الطلب العالمي على النفط، وحول تقديرات الطلب على نفط اوبك بحلول عام ٢٠١٠. فالتقديرات المتعددة تعطي فيما تتميز بـلتباين الحاد، كما ان الفارق بين هذه القيم قد استتعت مع مرور الزمن لذلك قدر حجم الطلب على نفط اوبك في عام ١٩٩٥ بين ٢٤,٩ مليون برميل/يوم و ٢٥,٩ مليون برميل/يوم اما التقديرات لعام ٢٠١٠ فتتراوح بين ٢٩,١ مليون برميل/يوم و ٤٥,٤ مليون برميل/يوم وعلى افتراض ان تقديرات الوكالة الدولية للطاقة هي اكثر دقة، فيجب توسيع القدرة الانتاجية لدول اوبك لتصل ٤٦,٧ مليون برميل/يوم في حالة (ق ق) او ٤٩,٤ مليون برميل/يوم في حالة (ت ط) وهذه يعني زيادة تقدر ٥٨,٢% فوق مستوى انتاج عام ١٩٩٣ اذا يريد ان تبقى الاسعار ضمن المعدلات المتوقعة، ويريد تحقيق زيادة بسيطة في القدرة الانتاجية تحسبا للظروف الطارئة. ولكن اوبك تشك في صحة التقديرات التي تتوقع زيادة كبيرة في الطلب على نفطها نظرا لان حصة المنظمة في اسواق النفط قد انخفضت خلال السنوات ١٥ عشر الماضية حوالي ٥٠% عام ١٩٩٧ حيث كانت الى مايزيد قليل عن ٤٠% في الوقت الحالي. اما المشكلة الثانية فهي عدم الوضوح في مستقبل الاسعار. فهل يجب على اوبك ان تخطط لعمليات توسيع القدره

الانتاجية بناء على تنبؤات الاسعار التي تقدمها وكاله الطاقه الدوليه في حاله (ق ق) وتوقعات المتفائلين الاخرين الذين اشارو الى ٢٨ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥ ام هل عليها ان تصغي لاراء المتشائمين الذين صور لتوقعاتهم على هبوط الاسعار الى حوالي ١٥ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ ومره اخرى نجد التباين هائلا جدا الى درجه تجعل اشد المتحمسين لزياده القدرة الانتاجية ، في دول اوبك ، في حاله من الحيره . ولكن هناك حقيقه يجب الا تغيب عن البال وهي ان الدول المنتجه للنفط من خارج اوبك باستثناء امريكا والاتحاد السوفيتي السابق ، تواصل زياده الانتاج على الرغم من الاسعار الحقيقيه الحاليه بالدولار الامريكي نقل بمقدار ٣٠% عن مستوى الاسعار عام ١٩٨٠. ومن الواضح هؤلاء المنتجين يتخذون قراراتهم بناء على دوافع غير اقتصاديه تشمل مسائل تتعلق بل الامن القومي ، والسياسة الداخليه ، والنزعة القوميه . وعلى وجه التحديد نجد ان انتاج النفط من بحر الشمال قد تضاعف منذ اوائل الثمانينات على الرغم من تدني الاسعار وازدياد كلفه الانتاج في تلك المنطقه (الوتار ، ٢٠٠١ :٤٣). وهناك قضيه اخرى تحجم قدرات اوبك وعزيمتها على تلبية الطلب في المستقبل ، الا وهي الحصول على تقنيات التنقيب والانتاج المتطورة. وبما ان مشاريع التوسع الحاليه تركز على تطوير اعمال الحفر في الحقول الموجوده ، او البدء بال انتاج من الحقول المكتشفه من قبل ، فلا بد من اللجوء الى حقول جديده في عام ٢٠١٠ للحصول على الزيادة المطلوبه في القدرة الانتاجية . وهذه الحقول الجديده سيكون لها متطلبات تكنولوجيه وماليه اكبر بكثير من الحقول الحاليه . والتكنولوجيه المطلوبه موجوده بالتأكيد ، ولكن المشكله تكمل في تمويل عمليات شراءها والسماح بنقلها والقدرة على تشغيلها . ويرى الدكتور سويروكو (الامين العام لسابق لمنظمة اوبك) . ان الصناعة النفطية ، على مستوى العالم احتاج الى استثمارات بقيمة ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ واحتاج دول اوبك من هذه المبلغ الى مليار دولار حتى زاد من قدرتها الانتاجيه من ٢٨ مليون برميل /يوم الى ٣٥ مليون برميل /يوم/عام ٢٠٠٠ . ولاتتفق دول اوبك حاليا سوى ماتراوح بين ٥,٦ مليار دولار سنويا

٤_معظم دول اوبك ، التي تواصل الاعتماد على ايرادات النفط ، تعاني انخفاض كبير حصة الفرد من هذه الايرادات في السنوات الاخيره وعلى وجه التحديد بلغت الايرادات النفطية بدول اوبك ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨١ ، وكانت حصة الفرد منها حوالي ٨٣ دولار وهذه يعادل ١٣٠٠ دولار بدولارات ١٩٩٤ ، وبحلول عام ١٩٩٤ هبطت الايرادات النفطية لدول اوبك الى ١٤٠ مليار دولار في حين ارتفع عدد السكان الى ٤٨٠ مليون نسمة ، بعد ان كانت ٣٤٤ مليون نسمة الى ٢٩٠ دولار عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ٧ والشكل ٩) .

الجدول (٧) نظرة مستقبلية لحصة الفرد من الإيرادات النفطية في دول اوبك

السعر المفترض: ٢٠ دولار /برميل النمو السكاني: ١,٥% سنويا		السعر المفترض: ١٥ دولار /برميل النمو السكاني: ١,٨% سنويا		
طلب مرتفع	طلب ضعيف	طلب مرتفع	طلب ضعيف	السنوات
١٣٦٤	١٣٦٤	١٣٦٤	١٣٦٤	*١٩٨٠
٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	١٩٩٢
٤١٨	٣٨٧	٣١١	٢٨٨	١٩٩٥
٤٩٢	٣٩٥	٣٦٠	٢٩٠	٢٠٠٠
٥٥٢	٣٤٠	٣٩٨	٢٤٥	٢٠٠٥
٦٢٣	٣٦٢	٤٤٣	٢٥٧	٢٠١٠

المصدر : OILAND, July 1994(originalty from Ashland oil by cyrus tamassebi)

قيم فعلية*

وفي هذه الاثناء.تشهد دول اوبك عجزا كبيرا في ميزانياتها وميزانيتها التجارية وهية بحاجة ماسة الى تمويل مشاريع تحقق نمو اقتصاديا فوريا.كما تحتاج اوبك الى اموال للتطور والتسويق والنقل والتوزيع لكي تلبي الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك للطاقة(حامد ،٢٠٠٠: ٣٩). وازضافة الى ماسبق.فأن شعوب دول اوبك الغنية.التي تشهد زيادة كبيرة في اعدادها وتطلعاتها،تواجه بصورة مفاجئة مصاعب مالية ومستقبل اقل اشراقا بعد ان كانت تتعم بالتراء قبل بضع سنوات ونتيجة لذلك،فان حكومات دول اوبك،التي يواجه العديد منها مشاكل سياسية،ومن ضمنها وجود حركات اسلامية في الاتفاق على الخدمات الاجتماعية،وفي ظل هذه الظروف اذا ظلت إيرادات النفط متدنية او ازداد تدهورها قياسا بالقيم الحقيقية،فان التحديات المالية التي تواجه دول اوبك في المستقبل المتطور،سوف تزداد،وإذا لم يتم استحداث خطط مالية بديلة،فانه يمكن لهذه الازمات المالية التي تمر بها دول اوبك ان تترجم الى حالة من عدم الاستقرار السياسي.ومتاعب خطيرة تهدد اسواق النفط العالمية.وحتى اذا نحينا المشاكل السياسية جانبا،فانه يصعب تصور الكيفية التي ستؤمن من خلالها دول اوبك،منفردة وفي الوقت المناسب راس المال الكافي للاستثمارات الضرورية في مشاريع التنقيب والحفر والاستخراج.وعلى سبيل المثال،فقد ادت الصعوبات المالية التي واجهتها السعودية،اغنى دول اوبك عام ١٩٩٤ الى تأجيل مشاريع التطوير المخطط لها في حقلي ابو حدرية والخريس ويمكن تخفيف وطأة هذه النقص في راس المال والتكنولوجيا.ولحسن الحظ،بعد نهاية الحرب الباردة،يبدو نفس شركات النفط التي طورت انتاج اوبك في البدايات،بالاضافة الى(العديد من الشركات الجديد،راغبة في العودة بكل ثقلها للدخول في مشاريع التوسيع اللازمة.وتتلهم شركات النفط الامريكية الكبرى،اكثر من اي وقت مضى،بما في ذلك الشركات التي كانت تتركز في الماضي على المشاريع المحلية.على توظيف استثمارات ضخمة خارج امريكا في كافة المشاريع المتعلقة بالصناعة النفطية.وقد حصل العديد من هذه الشركات على عقود كبيرة في الشرق الاوسط وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والصين ولكن على اي حال.فان لا بد من زيادة حجم الاستثمارات في مشاريع التنقيب والحفر والاستخراج،وخاصة في العراق وايران.من اجل تأمين ظروف فيها عرض النفط مضمونا كما تبدلت نظرة كل من دول اوبك وشركات النفط تجاه مسالة تأمين النفط.فدول اوبك لم تعد متحمسة للتأمين كما كانت الستينات والسبعينات ،في حين اصبحت شركات النفط تنظر لمسالة بطريقة اقل عدائية نتيجة لهذه التغيير،يتوقع معظم

خبراء النفط الزوال التريجي لهذه العقبة الرئيسية .التي كانت تعترض الاستثمار الاجنبي في دول اوبك،في أنشطة التكرير والتسويق والنقل والتوزيع،ويتعزز هذه التوجه بفضل انتشار مفاهيم الخصخصة والاقتصاد الحر في الدول التي تملك احتياطات نفطية كبيرة ،.وبينما كانت الثمانينات واولائل التسعينات تتسم بالتكامل الراسي لشركات النفط الكبيرة والصغيرة العائدة للعمل في مشاريع التنقيب والحفر والاستخراج في دول اوبك.لاول مرة من ١٦ عاما،ترحب ايران بمشاركة الشركات الاجنبية بحصص كبيرة،بههدف استثمار احتياطياتها الكبيرة او الاحتياطيات المتدنية للانتاج (انظر الجدول ٨)

الجدول (٨) : تكامل مشاريع التكرير والتسويق والتوزيع والنقل لدى المنتجين عام ٢٠٠٥

الدولة	الملكية	الشركة	منطقة المشروع
الكويت	ملكية	جلف اويل ،التزاما	اوروبيا ،اميركا
فنزويلا	مشروع مشترك	فيبا،نينياس،سيتجو،تشمابل ن	اوروبيا،اميركا
السعودية	مشروع مشترك	تيكساكو	اميركا
ليبيا	مشروع مشترك	تامويل ، هولبورن	اوروبيا
نيجيريا	تعاقدا	اركو،صن،مايكو،بتروميد،أ ي ار تي	اوروبيا ،اميركا
الامارات	مشروع مشترك	سيسبا	اوروبيا

المصدر Oil and journal ,july 1994

٥-واذا وجت الصيغ المناسبة لمشاركة شركات النفط الاجنبية،فسيحصل تخفف عقبة راس المال الى حد كبر.ويشير التوجه الحالي الى امكانية ازدياد انتشار المشاريع المشتركة بين شركات النفط الوطنية والشركات الاجنبية في مجال التنقيب والحفر والاستخراج.ولقد بدأت فنزويلا.فعليا بتغيير سياستها تجاه الاستثمارات الاجنبية في انتاج النفط ففي اوائل عام ١٩٩٤.ناقش الكونجرس الفنزويلي مقترحات جديدة بشأن عقود المشاركة في الانتاج،والى تنظيم مساهمة الشركات الاجنبية في انتاج النفط الفنزويلي،ومن دول اوبك الاخرى المستعدة لاستقبال المزيد من الاستثمارات الاجنبية مثل قطر والجزائر وايران،وايران تسمح الان لاستقبال المزيد من الاستثمارات الاجنبية الكبرى بما في ذلك انتاج البتروكيماويات،وقد تتجه الى خصخصة محطات البترول تمهيدا من المبادرات المشابهة في مشاريع التكرير والتنقيب والحفر والاستخراج(تبعاً لما ورد في الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٩٣).وفي عام ١٩٩٥منحت ايران عقد مشاركة في انتاج حقول نفط تجارية بحيرة بقيمة مليار دولار الى شركة كونوكو،ولكن الشركة انسحبت من الصفقة تحت ضغوط ادارة كلينتون،التي حضرت بعد ذلك جميع الاستثمارات والعلاقات التجارية بين الشركات الاجنبية وايران(عيثاوي، ١٩٨٩: ٥٥). ولكن القيود المفروضة على الاستثمارات الاجنبية مازالت موجودة،وتتميز في معظم حالاتها بكونها جزءا من الاعراف السياسية والقوانين ذات النزعة القومية،وقد يستغرق تغييرها في بعض الدول سنين عديدة وعلى سبيل المثال،رفض المجلس الاعلى للنفط في الكويت في عام ١٩٩٥،ايه اتفاقيات تتضمن من المشاركة بالاياردات مع شركات النفط الاجنبية.وتوحي قرارات الحظر الاقتصادي المفروضة على العراق وايران وليبيا بان القيود التي تواجه الاستثمارات الاجنبية لاتاتي من جانب واحد،فالولايات المتحدة تزيد من استخدامها للنفط كسلاح ضد منتجين في الشرق الاوسط،في محاولة

منها لانتزاع تنازلات سياسية. ومن المفارقات ان السياسة تشكل عاملا ظاعما على اسعار النفط في المستقبل، مما يجعل المستثمرين اكثر تصميميا على السعر لابرار صفقات في حقول النفط في منطقة الخليج العربي. وعلاوة على ذلك يؤدي التزايد المستمر في التشريعات الضريبية والبيئية في اسواق الدول المستهلكة الرئيسية الى وضع عقبات في وجه الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية. كما يؤدي الى خلق حالة من التشكك حول مستقبل اسعار النفط لدى هذه الدول والشركات. ولا تزيد حالة التشكك هذه مخاطر الاستثمار في مشاريع التنقيب والحفر والاستخراج وحسب بل تخلص ايضا حجم السيولة النقدية اللازمة لبناء قدرات انتاجية جديدة. كما تواجه دول اوبك الشرق اوسطية مستقبلا سياسيا غامضا وتساهم الحركات الاسلامية في زيادة مخاوف هذه الغموض. واخيرا يمكن القول بان العملية السلمية الحالية. تعكس تطورا يلقي الترحيب، ولكنها تبقى عرضة للخطر المعارضة الشعبية، ولا تزال العملية السلمية في وضعها، محصورة بتسوية الخلافات بين القادة السياسيين ولتحقيق سلام دائم، لا بد من ايجاد منهج اكثر شمولية من المنهج الحالي، وتطبيقه بصورة تدريجية.

الفصل الثاني - السياسات النفطية ودوافع التعاون الدولي في مجال النفط

المبحث الاول: الابعاد الجيوسياسية للنفط في الشرق الاوسط:-

يعتبر الاستقرار السياسي والتاثيرات السياسية العالمية من العوامل الحاسمة في نجاح الجهود لتوسيع القدرة الانتاجية في دول اوبك. وبدوره ترك النفط اثاره في السياسة الداخلية وفي النظام العالمي بطرق متعددة. وفي الواقع كانت السياسة النفطية مسؤولة عن نشوب عدة حروب. واما دار بين الدولة المستعمرة من تنافس ومحاولات للهيمنة على المنطقة. وعن ولادة مفاهيم مختلفة في صياغة السياسة الخارجية. وطل النفط، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، يحتل اهمية استراتيجية بالنسبة في القطاع العسكري، وخاصة في الغرب ومع تطوير الاسلحة النووية والصواريخ الباليستية في فترة الحرب الباردة. ازدادت اهمية النفط الاستراتيجية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية. ومع تزايد الطلب على لنفط. وخاصة في شرق اسيا، تواجه دول اوبك ودول الخليج العربي تحديات جديدة. فمن المؤكد ان الصين ستبح من الدول التي تعتمد على نفط منطقة الخليج، كما ان الهند ستتضم الى قائمة هذه الدول. لذلك يسهل فهم سبب انشغال الغرب بالسياسة الدولية في المناطق المحيطة بالخليج، وبالاتقرار السياسي في كبريات الدول المنتجة. وتتدخل التقديرات الخاصة ومستقبل مصادر النفط واحجام الانتاج في صلب البعاد الجيوسياسية للنفط للمصادر التي ستعتمد عليها الدولة المستوردة للنفط في شراء نفطها خلال الفترة القادمة الممتدة من ٥٠ الى ١٠٠ سنة. وكما يلاحظ فان دول الخليج ستكون في الغالب، اكبر المنتجين. وعلى الرغم من ان المنافسة وفي السوق لعبت دورا بارزا في تجارة النفط خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، سيسعى المنتجون في المستقبل، كما فعلوا في الماضي، لاقامة تحالفات سياسية مع حكومات الدول المستوردة للنفط من اجل ترسيخ استقرار الاسعار وزيادة امكانية التنبؤ بحجم الايرادات. كما سيسعى بعض المنتخبين للتاثير في اسعار باللجوء الى وسائل اخرى. بما في ذلك اعمال التكتل والاحتكار (الكارتل) وخاصة اذا تناقص عدد من الدول الاعضاء في منظمة اوبك. ومن الجدير بالذكر ان الاكادور قد تركت المنظمة ومن المتوقع ان تتركها الغابون ايضا في جميع الاحوال، فان معظم دول اوبك بحاجة الى تفكير في مسألة الاستقرار

السياسي، لان هذه الدول التي تشهد تغيرات سياسية وستعمل الدول الغربية، جاهدة للضبط هذه التغيرات والتحكم بمسارها. فالنسبة الى الدول الغربية، يعتبر الاستقرار السياسي هوة العامل الالم في دول الخليج العربي الغنية. ولا تزال الاوضاع السياسية في الجزائر وليبيا وايران والعراق واندونيسيا منقلبة وغير مستقرة على اتجاه ايدولوجي معين، وفوق ذلك فانه من الصعب تقدير حجم الاثار المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي على تدفق النفط. فعندما اطاحت الثورة الاسلامية بشاه ايران عام ١٩٩٧، انغلقت البلاد على نفسها مانعة الاستثمار الاجنبي من الوصول الى مواردها الضخمة. والان وبعد تسعة وعشرين عاما يقوم الايرانيون بدعوة الصحافة الغربية وخبراء النفط لحضور للقاءات دورية يعرضون فيها قدرتهم الانتاجية المتنامية وهاهي الاستثمارات الاجنبية في الحقول البحرية الايرانية وتسير قدما، وقد عبرت طهران عن رغبتها في مشاركة الشركات الامريكية من خلال عقدها مع شركة كوتوكو. وتروج الحكومة الايرانية الان لامكانية بروزالية تعاون المنتج والمستهلك، وقد فعلت كل ما بوسعها لاعادة دمج قطاع النفط الايراني مع اسواق النفط العالمية (الجابري، ١٩٨٤: ٤٨). ولا تشير الدلائل الى احتمال حدوث مشاكل مشابهة في المملكة العربية السعودية. ولن حتى اذا حدثت مثل هذه المشاكل فانه من غير المحتمل ان ينقطع النفط السعودي عن الاسواق فترة طويلة. واذا كانت للتجربة الايرانية اي دلالات، فان اعتماد السعوديين على الايرادات النفطية وعلى الاسواق الغربية في تامين احتياجاتهم الاساسية، سيجبرهم على العودة بسرعة الى اسواق الصادرات النفطية. والمشكلة بالطبع هي ان الوضع السياسي الراهن يمكن ان يتغير. واذا حدث مثل هذه التغير فان الغرب قد يواجه بعض المتاعب في المدى المتوسط. ومن المنظور الامني النفطي؟ تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الالم بالنسبة للغرب. كما تعتبر الكويت ودول الخليج العربي الاخرى مهمة بالنسبة الى مجمل المصالح للغربية، اذا اخذ بعين الاعتبار مبيعات الاسلحة، وعملية السلام العربية الاسرائيلي والمصالح الاستراتيجية الغربية الاخرى. الاصلاح في المدى المتوسط. فتلك العقلية لاتعطي الاولوية للاصلاح الداخلي في الدول الصديقة وبناء على ذلك. ونتيجة لوجود منافسات بين المنتجين الرئيسيين للنفط في الخليج، فان الولايات المتحدة ستقوم بدور الشرطي في الخليج على المدى المنظور، وهؤلاء الذين كانوا يعتقدون ان مناهضة الشيوعية هي القوة المحركة لمجمل السياسة الامريكية. قد يدهشهم ان النهاية المفاجئة للحرب الباردة لم تقل من اهتمام الولايات المتحدة بالاستقرار السياسي لبعض الدول في الشرق الاوسط. ومن زوال الخطر السوفيتي. اصبحت السياسة الخارجية الامريكية، تركز على احتواء الدول الغير الصديقة وبالفعل ازداد تدخل الولايات المتحدة العسكري في الشرق الاوسط بصورة مكثفة منذ نهاية الحرب الباردة، فالقوات العسكرية الامريكية مستعدة لدعم حكومات دول الخليج العربية ضد انظمة الحكم الخارجة على القانون كالتي حكمت العراق في الماضي وتحكم حاليا ايران. هذا وتلتزم الولايات المتحدة بحماية الدول المحافظة ولقد اظهرت عاصفة الصحراء انه مادامت المنطقة تستدعي القوات الامريكية لحل المشاكل، فليس هناك ما يدعوا للقلق بشأن اعتماد الولايات المتحدة على نفط المنطقة. ولكن السؤال الحقيقي هوة: هل يمتن لهذه الوضع ان يستمر على المدى البعيد؟ الجواب يرجح ان يكون بالنفي، نظرا لتراجع الوضع السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى .

(المبحث الثاني) دوافع التعاون الدولي في المجال النفطي

ان الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، وهذا يؤكد اننا مازلنا نعيش في عصر النفط وليس في بداية بداية نهاية عصر النفط كما جاء في مقالة في مجلة فورتشن عام ١٩٩٠ (بيزو، ١٩٩٦: ٤٨). وقد صادف ان اعترفت مجلة فورتشن ذاتها باننا مازلنا في عصر النفط في مقال نشر عام ١٩٩٥ تحدث فيه عن نعمة النفط وفرص الاستثمار الذهبية في قطاع النفط (كي مون، ١٩٩٦: ١١١). وعلاوة على ذلك، فان الاحتياطات المؤكدة من النفط العالمي تزداد بصورة مستمرة نظرا لتقدم تكنولوجيا التنقيب، ولكن هذه لانفط من خلال زيادة الانتاج في دول اوبك يعني زيادة فورية في قدرة العالم على انتاج النفط ومع ان احتياطات النفط المؤكدة تقف في هذه الاونة عند اعلى مستوى لها، فان معدل استغلال القدرة الانتاجية المتاحة يبلغ حوالي ٩٥% ولذلك يجب زيادة الاستثمارات في الاماكن الصحيحة ودون تاخير كبير. ولاشك في ان السوق تمتلك اليات التعديل، وبالتالي فانه في لحظة معينة ربما بعد تاخير طويل، ستودي الاسعار المرتفعة للنفط الى تشجيع المستثمرين للاقدام على مشاريع انتاجية ضخمة. ولكن الزمن عامل حاسم في الموضوع، لان عمليات تطوير الانتاج من حقول النفط الجديدة تستغرق عادة حوالي سبع سنوات وما يجعل المخاوف اشد خطورة وهوة حقيقة انه يتوجب تغطية معظم النمو في الطلب العالمي على النفط من خلال زيادة الانتاج في دول اوبك وخاصة دول الخليج العربي. ولكن نتيجة لوجود عوائق مالية فمن الصعب ان تتمكن دول اوبك من تلبية هذه الطلب بصورة كافية، اذا لم تتلق الدعم من الدول او الشركات التي تسيطر على راس المال والتكنولوجيا اللازمين. ومادامت اسعار النفط منخفضة. فان التفاهم المتبادل والتعاون مطلوبين بين الاطراف الرئيسية في اسواق النفط العالمية قد لا يتحققان بصورة سريعة. ولا بد بالتالي من بذل جهود تكون اكثر وعيا وتاخذ بعين الاعتبار مصلحة المنتجين المستهلكين وشركات النفط على حد سواء. وسيكون اول ماتحتاجه هذه الاطراف هوة التغيير الكامل لسلوكياتها بحيث تسود روح المنفعة المتبادلة بدلا من التنافس الجشع والعلاقة التي يحتم فيها ربح طرف وخسارة طرف اخر. ويجب ان يشجع النظام العالمي الناشئ والمتعدد الاقطاب على تبني هذه المفهوم الجديد. وذلك باعطاء الاولوية لاعتبارات تبادل المنفعة الاقتصادية على المدى الطويل، بدلا من اعطائها للاعتبارات السياسية الانتهازية، او للمكاسب الاقتصادية القصيرة الامد التي تكون لصالح طرف على حساب الاطراف الاخرى وكخطوة اولى في هذه السياق يجب تغيير نظرة الدول الغربية لاوبك على انها منظمة احتكارية (كارثل) تهدد مصالحها، وتبني نظرة اكثر تفهما، وهذه التغيير نظرة الدول الغربية لاوبك على انها منظمة احتكارية كما سيفيد اوبك وكمال قال احد محلي النفط. ان اوبك هي العامل الرسمي الرئيسي الذي يحافظ على بقاء اسعار النفط عند مستويات مرتفعة تسمح بتعويض احتياطات النفط التي تستنفذ في مناطق مختلفة وحتى في المناطق ذات الكلفة العالية كالولايات المتحدة (شوقي، ١٩٩٨: ١٢٨). ففي الواقع. لو كانت الكلفة الحدية للانتاج هي التي تحدد سعر النفط. لكان هذا السع مساويا لنصف مستوى الاسعار عام ١٩٩٤، وبالتالي لانعدمت ارباح الكثير من المنتجين. وخاصة اولئك الذين لا ينتجون لمنظمة اوبك. وتجنبي اوبك ارباحا طائلة لانها سعت للمنتجين الاقل كفاءة بالبقاء في اسواق النفط. وليس هناك مالا يبرر هذه الدخل الذي تحققه اوبك. نظرا للآثار الايجابية الذي تتركه ايرادات تستخدم في توسيع القدرة الانتاجية. ومشاريع البنية

التحتية، والانفاق الاجتماعي الذي تعتمد الحكومات عليه من أجل استمراريتها، امن متبادل للعرض الذي تعتمد الحكومات عليه من أجل استمراريتها ان تبني نظام امن متطلب هوة المطلب الاكثر اهمية الان فدول اوبك بحاجة الى امن الطلب اي ضمان وصول نفطها الى اسواق مستقرة بأسعار معتدلة ودون اية عوائق.. وهذا يعني ان على حكومات الدول المستهلكة لاتحاول الحد من الطلب على نفط اوبك وان تبني اي تدخل غير مباشر في طلب السوق (من خلال ضريبة الطاقة على سبيل المثال) في حدوده الدنيا وبصورة منسجمة مع مستويات الانتاج في الدول المنتجة، مع حاجة هذه الدول للايرادات النفطية. ومن الهموم الرئيسية لاجزاء اوبك، في الوقت الحاضر، محاولات الحكومات الغربية فرض ضريبة اضافة على البنزين. ففي العام ١٩٩٠، على سبيل المثال، بلغ معدل الضرائب المفروضة على برمبل النفط في اوربا الغربية ٤٩ دولار، وفي اليابان ٣٩ دولار. لذلك فان صافي عائدات النفط الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية كان - ولا يزال - اكبر من الايرادات التي تحققها البلدان المصدرة للنفط من صادراتها النفطية. وكان لمثل هذه الضرائب وبالتأكيد سيكون لها في المستقبل اثر سلبي على حجم الطلب على اوبك. وهناك اجراءات اخرى تحد من الطلب منها رسوم الصادرات، وسياسة توفير الطاقة والاستثمار في اشكال الوقود البديلة وقوانين حماية البيئة، ومن الطبيعي، او ربما من المنطقي ان يرغب المنتجون من داخل اوبك في الغاء هذه الاجراءات او تخفيضها الى حدها الادنى (سيرين، ١٩٩١ :

٧٢). ولا تظهر البيانات المتوفرة كامل الحقائق حول قدرات الدول المنتجة واحتياجات الدول المستهلكة، وهذه يسبب حالة من التشكك تسي الى العلاقات بين هذه الدول. وبرغم وفرة البيانات في الاونة الاخيرة، نتيجة لنمو سوق العقود الاجلة وشبكات الاتصالات فما زال هذا القلق مستمرا، وعند دراسة سبب هذه القلق بالتفصيل نجد انه غالبا ماترفض الدول المستهلكة اعطاء المعلومات في الوقت المناسب عن كميات ونوعيات النفط الذي تحتاجه، او عن اتجاه سياساتها المستقبلية في مجال الطاقة، كما ان تخزين احتياطات استراتيجية والمحافظة على سرية احجامها يشكل جزءا من المشكلة التي تعترض التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة. وتساهم شركات النفط والدول المنتجة في مشكلة ضبابية البيانات، ومن خلال ماتحجبه من معلومات حول مشاريعها وخطتها المستقبلية، وبناء على ماسبق، فلا مفر من التسليم بان الاعتماد المتبادل والمتماهي بين أنشطة سوق النفط المختلفة (التقيب والحفر والاستخراج والتكرير والتسويق والنقل والتوزيع) قد اصبحت امرا ضروريا للحفاظ على امن الطلب، ويتم ابات التعرض لهذا الامر بشكل متزايد في الحوار الجاري من اجل اعادة التكامل الى الاسواق النفط العالمية ولا حاجة الى رفع مستوى المنافسة فيها. ولكن تبقى هناك عقبات كبيرة، فالقيود المفروضة على الاستثمارات الاجنبية تاخذ صبغة رسمية في معظم دول اوبك، وفي بعض الحالات قد يستغرق تغييرها سنوات عديدة. وعلاوة على ذلك، فان تزايد التشريعات البيئية والضريبية في اسواق الاستثمار في مشاريع التقيب والحفر والاستخراج، ولكنها ايضا تؤدي الى تقليل تدفق الاموال اللازمة لاجاد قدرة انتاجية جديدة، ولقد اصبحت المخاوف الحالية، المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي في العديد من دول اوبك، عاملا اضافيا يعيق تطوير القدرة الانتاجية ولتقليل هذه المخاوف، فانه يتوجب بذل جهود تحقق السلام في هذه الدول، كما يتوجب اجراء اصلاحات سياسية منظمة وتحقيق العدالة الاقتصادية فيها، وهناك اجراءات اضافية يمكن ان تشمل اقطار دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عملية تامين استثمارات اجنبية في نفط اوبك، وهذه دور يشبه الدور الذي تلعبه هاتان المنظمتان في القروض الخارجية

الممنوحة للدول النامية. سيظل نفط الخليج ذا قيمة استراتيجية في المستقبل، ومن المتوقع ان تتخذ الدول الصناعية جميع اجراءات الضرورية لضبط تدفقه واسعاره، ولذلك سوق تظل الامور السياسية المرتبطة بالسياسة النفطية ذات دور محوري في مستقبل الخليج العربي، وستظل كل من السياسة النفطية العالمية، كما ان العلاقات السياسية فيما بين دول اوبك ستفرض نفسها داخل المنظمة، واذ ظلت الامور على ما هي عليه الان، فليس من المتوقع قيام تعاون بين ايران والسعودية في المستقبل القريب، وقد اصبحت سياسة ايران الجديدة، بالرغم من توافقها مع السعودية والولايات المتحدة الامريكية المتحدة. فالجميع يخشى ان تؤدي زيادة الايرادات النفطية الى تسارع بناء الترسانة العسكرية الايرانية، وهنا لا بد من التاكيد ثانية على انه لا يوجد بديل افضل من الحوار (اليدر، ١٩٩٩: ٤٨).

المبحث الثالث: صناعة النفط في ظل نظام الامتيازات:-

ان نشأة ونمو صناعة النفط في الشرق الاوسط وفي غيره من الاقطار النامية بموجب نظام الامتيازات النفطية الممنوحة لشركات الكارنل النفطية الدولي خلال النصف الاول من هذه القرن يمثل نموذجا بارزا لتوزيع العمل الدولي وما يترتب عليه من تبعية اقتصادية ونقل الثروات النفطية للاقطار الصناعية والابقاء على حالة التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الاقطار المنتجة كما تعكس المؤشرات التالية (توما، ٢٠٠١: ٣٣):-

١- رغم سيطرة اعضاء الكارنل النفطية في جميع اراضي دول الشرق الاوسط بموجب نظام الامتيازات فلم تجر عمليات التحري والاستكشاف بجدية الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حينما انحسرت صادرات النفط الامريكية واصبحت مستوردة للنفط من جهة وبروز الحاجة الى تطوير احتياطات الشرق الاوسط لتوفير متطلبات اعادة تعمير اوربا من النفط من جهة ثانية،

٢- اقتصر عمليات التطوير والانتاج على الحقول العملاقة فقط مما قلل تكاليف التحري والانتاج على الشركات الامتيازية مع الحيلولة دون تطوير بقية المناطق من قبل غيرها من الشركات اوعن طريق الحكومات المعينة وذلك بسبب احتكار اشركات الامتيازية لحق البحث والتنقيب في جميع الاراضي الخاضعة للامتياز .

٣- رغم حصول شركات الكارنل على حق احتكار ممارسة جميع العمليات النفطية بما في ذلك انتاج وتصدير النفط الخام مما جعل صناعة النفط في هذه الاقطار متخلفة نسبيا رغم ضخامة احتياطياتها ومعدلات الانتاج والتصدير منها معزولة عن بقية القطاعات الاقتصادية في الاقطار المنتجة،

٣- ان عملية انتاج النفط الخام رافقها هدر للثروة الهيدروكربونية المتعقلة بالغاز المصاحب كانت تقوم بحرقه دون ان تحاول المحافظة عليه باعادة حقنة او تصنيعه ودون السماح للحكومات مانحة الامتياز بالتصرف فيه.

٤- اتبعت شركات الكارنل سياسة انتاجية خلقت فائضا في السوق وتنافسا بين حكومات الاقطار المنتجة ذاتها لزيادة الانتاج منها على حساب بقية المنتجين وخلق المبررات لها لتسعير نفط الشرق الاوسط باسعار واطنة وتخفيضها بصورة متتالية. محصلة هذه السياسة انها وفرت لاوريا كل متطلباتها من النفط بكلفة اقرب ماتكون رمية وحققت الشركات ارباحا فاحشة من جهة وازداد اعتماد البلدان المنتجة على عوائد النفط رغم ضالتها النسبية مع تخلف القطاعات الزراعية والصناعية فيها.

المبحث الرابع: دور منظمة الاوبك في الانتاج والتعاون الدولي في مجال النفط:-

تأسست المنظمة في ايلول عام ١٩٦٠ وصناعة النفط في الشرق الاوسط وغيره من الاقطار المصدرة للنفط في الوضع الذي اشرنا اليه اعلاه ، ان كون المنظمة تضم اقطار نامية ذات اقتصاديا متخلفة وسياسات ومصالح مختلفة ان لم تكن متضاربة جدا في البداية من قدرتها وفعاليتها ،لذا فقد تركزت اهداف المنظمة من تاسيسها وحتى الوقت الحاضر على موضوع اسعار النفط الخام والانتاج دون ان تشمل نشاطاتها جوانب الصناعة النفطية الاخرى او موضوع التنمية في الدول الاعضاء الا بصورة غير مباشرة،ان هذه السلبيات لا تقلل من اهمية وجود المنظمة ولا من انجازاتها في الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية ودورها الايجابي في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ان السلبيات المذكورة تكاد تكون موروثه بسبب حداثة تجربتها في العمل المشترك من ناحية ومحدودية المصالح المشتركة للدول الاعضاء فيها وتباين واختلاف سياستها النفطية والاقتصادية واختلاف مصالحها الاقليمية والدولية وتنوع انظمة الحكم فيها (السالم ، ١٩٩٩ : ٤٨). من خلال الاتي:-

١_التضامن مع بقية دول العالم الثالث:-

ان نجاح دول الاوبك في الحد من تبعيتها الاقتصادية للدول الصناعية لا بد ان يساعد بقية الدول النامية في جهودها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي مع تغيير النظام الاقتصادي العالمي بما من شأنه تحقيق التكافؤ بين العالم الثالث والدول الصناعية،وقد تجسد ذلك سياسة الاوبك ازاء بقية الدول النامية في علاقاتها المباشرة مع هذه الدول وفي تضامنها معها في المؤتمرات والمحافل الدولية بما من شأنه تحقيق المصلحة المشتركة لجميع دول العالم.

ا-مساعدات الاوبك المالية:-

من المظاهر الفريدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية قيام دول الاوبك وهي نفسها من الدول النامية بتقديم المساعدات الجماعية عن طريق صندوق الاوبك للتنمية الدولية الذي يقدم القروض لجميع الدول النامية والصندوق العربي لتقديم القروض الى دول اخرى والبنك الاسلامي للتنمية لتقديم القروض الى الدول الاسلامية،كما تساهم دول الاوب وخصوصا العربية منها في مختلف الصناديق والمؤسسات الدولية اضافة الى زيادة تبرعاتها لمختلف الوكالات المتخصصة التابعة لامم المتحدة.

ب-ضمان التجهيزات النفطية:-

ان ما لا يقل اهمية عن مبادرة الاوبك في تقديم المساعدات المالية للدول النامية تعدها بصورة مجتمعة عام ١٩٧٨ بضمان تجهيز النفط الى الدول النامية وبلاسعار الرسمية واعطائها الاولوية في حالات عدم كفاية العرض لمواجهة الطلب في اسواق النفط العالمية،ان هذه التعهد من جانب دول الاوبك وبالنسبة لمادة نادرة واستراتيجية مثل النفط دون مطالبتها باي فوائد او ضمانات بالمثل يشكل نموذجا عمليا لتضامن دول الاوبك مع بقية الدول النامية ويمكن ان يكون سابقة لتكريس مثل هذه التضامن بالنسبة لبقية المواد الخام التي تصدرها الدول النامية.

٢_استراتيجية المستقبل:-

ان التطورات التي شهدتها صناعة النفط خلال عقد التسعينات من القرن الماضي والنصف الاول من القرن الحالي واتجاه العالم نحو الانتقال الى مصادر للطاقة بديلة عن نفط الاوبك والازمة الاقتصادية العالمية الراهنة تواجه الاوبك وبقية الدول النامية بتحديات جديدة اضافة الى مشاكلها الموروثة ويقدر مايتعلق الامر بالاوبك فان هذه التحديات تتطلب اعادة النظر في هيكل المنظمة والاجراءات المتبعة في اتخاذها للقرارات اضافة الى اعادة النظر في اهدافها ووسائل تحقيقها (سيدهم ، ٢٠٠٢ : ٦٦).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:-

- ١- ان الفترات التي شهدت صدمات نفطية كما هوة الحال في عام ١٠٧٣ (الصدمة النفطية الاولى) وفي عام ١٩٧٩ (الصدمة النفطية الثانية) وفي منتصف العقد الحالي الذي يشهد صدمة نفطية تتمثل في الارتفاع الكلي لاسعار النفط، الامر الذي جعل السوق النفطية تمر بظروف ضارة بالمستوردين.
- ٢- ان الارتفاع الخيالي لاسعار النفط قد انعكس سلبا على اسعار السلع الاساسية على المستوى الدولي وخاصة المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا حادا في اسعارها تحت اربعة ان ارتفاع النفط هوة السبب وراء ذلك
- ٣- ان المستقبل النفطي العالمي يتميز بعدم الوضوح بالنسبة للمستهلكين والمنتجين معا. حيث يشهد الطلب عالمي على النفط ارتفاعا مستمرا
- ٤- ان مايزيد المنافسة في السوق النفط العالمي هوة توفر وسائل كل الاتصالات الحديثة وسوق العقود الاجلة.
- ٥- ان المنتجين في الشرق وفي دول الخليج العربي سيصبحون اكثر اهمية من قبل وان كان من المرجح ان يؤدي انخفاض حصة الفرد من إيرادات النفط في دول الاوبك في السنوات الاخيرة الى تفاقم النقص في حجم رؤوس الاموال الموظفة في القطاع النفطي، مما يحد من قدرة المظمة على زيادة الانتاج بصورة كافية وفي الوقت المناسب.

ثانياً: التوصيات:-

- ١- لابد من التعاون والتنسيق في مجال التسويق النفطي لمعالجة العوائق التي تحول دون انسيابية النفط على المستوى الدولي، وان المنافسة لها دور كبير في تحديد اسعار النفط
- ٢- ينبغي معالجة عدم تطوير طاقة مصافي النفط العالمية بصورة مواكبة لزيادة الطلب على المنتجات النفطية والذي ادى الى وجود خلل فني في سوق النفط يتمثل في وفرة الخام وزيادة المنتجات النفطية وزيادة المعروض منه والطلب عليه في اعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وفي نفس الوقت يقل العرض العالمي في منتجات النفطية على الطلب عليها
- ٣- ينبغي من الدول العربية النفطية ان تعيد حسابتها في الانتاج النفطي، وان لاتعيد انتاج نفس نمط توظيف الثروة النفطية، فمعدلات الاستثمار المتدنية والاقبل كثيرا من معدلات الادخار في تلك البلدان، اادت الى استخدام الاموال النفطية في نفس الاستخدامات القديمة مما اشعل اسعار الذهب مجددا واشعل اسعار الاسهم في البورصات العربية.
- ٤- يجب معالجة مشكلة العوامر المؤثرة في عرض النفط. اذا توجد عوامل اقتصادية وفنية وسياسية عديدة تؤثر في العرض العالمي للنفط، وهناك حقيقة اشد خطورة في المدى المتوسط هي عدم وجود علاقة في الافق لمشكلة الاستغلال العالمي للقدرة الإنتاجية في دول اوبك.

٥-لابد من معالجة المشكلة التي تعاني منها بلدان اوبك وهية مشكلة الحصول على تقنيات التنقيب والانتاج المتطورة الموجودة والبدء بالانتاج من الحقول المكتشفة فلا بد من اللجوء الى الحقول الجديدة للحصول على وزيادة مطلقة في القدرة الانتاجية.

المصادر:

اولا: المصادر العربية :

١. الانباري، عبدالمير (١٩٩٠)، دور النفط في النظام العالمي، مجلة النفط العربي، الكويت، العدد التاسع، بغداد .
٢. البدر، عبد العزيز (١٩٩٩)، التعاون النفطي في منطقة الخليج، مجلة افاق اقتصادية، العدد ١٠، ابوظبي.
٣. الجوشي، عيسى مجيد (٢٠٠٢)، مصادر الطاقة، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان.
٤. الجابري، حسنين (١٩٨٤)، التعاون الدولي في مجال النفط، مجلة النفط، العدد ٥٥، الكويت.
٥. السالم، سالم عبد الحميد (١٩٩٩)، دور الاوبك في التعاون والتنسيق في مجال النفط والتعاون العربي، مجلة افاق اقتصادية، العدد ٨، الكويت.
٦. العاقولي، اسعد (١٩٩٩)، الايوبك ومشكلة الانتاج النفطي العالمي، مجلة اوراق اقتصادية، العدد الخامس، ابو ظبي.
٧. الوتار، اكرم (٢٠٠٠)، الامتيازات النفطية مع البلدان الصناعية -الواقع والافاق، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٠، القاهرة.
٨. الهنا، ابراهيم بن عبد العزيز (٢٠٠١)، القارة الاسيوية وعلاقتها بالسوق النفطية، مجلة الحياة، بيروت .
٩. بيزو، دانيال (١٩٩٦)، عصر النفط، مجلة التمويل والتنمية، العدد ١، واشنطن .
١٠. توما، مارسيل (١٩٩٩)، صناعة النفط في ضل الامتيازات، مجلة الطاقة، العدد ٣، الجزائر.
١١. حامد، رشيد مجيد (بلاتاريخ)، العلاقات النفطية مع البلدان الصناعية -الواقع والافاق، مجلة بحوث اقتصادية.
١٢. حامد، رشيد مجيد (٢٠٠٠)، العلاقات النفطية مع البلدان الصناعية، الواقع والافاق، مجلة شؤون عربية العدد العشرين القاهرة .
١٣. سليمان، سلوى احمد (٢٠٠٢)، الايعاد الاقتصادي لسوق النفط العالمي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نشرة اقتصادية.
١٤. سيدهم، سمير (٢٠٠٢)، دور المنظمات الدولية في السياسة المستقبلية للنفط، مجلة افاق اقتصادية، العدد ٢١، القاهرة .
١٥. سيرين، وليد (١٩٩١)، اسس فرض الضرائب على المنتجات النفطية، مجلة البترول، العدد ٥، بنغازي .
١٦. شوقي، باسيل (١٩٩٨)، منظمة اوبك في الميزان، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٢٠، نيويورك.
١٧. عيياوي، بشير (بلاتاريخ)، العرض النفطي العالمي الحالي وافاق المستقبل، مجلة النفط والتنمية العدد العاشر، بغداد.
١٨. كمال مجيد، (١٩٩٧)، النفط والاكراد دراسة العلاقات الايرانية العراقية-الكويتية، دار الحكمة، اربيل.
١٩. كي مون، هيلين، (١٩٩٦)، نعمة النفط وفرص الاستثمار الذهبية، مجلة التمويل والنفط، العدد ١٥، واشنطن.
٢٠. عبد الغفور عبد الودود (١٩٨١)، صناعة النفط في ظل نظام الامتيازات، دراسة تحليلية، مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس، بغداد.
٢١. عيياوي، بشي (١٩٨٩)، العرض النفطي الحالي وافاق المستقبل، مجلة النفط والتنمية، العدد ١٠، بغداد.

٢٢. عبدالودود، عبدالغفور (١٩٨١)، صناعة النفط في ظل نظام الامتيازات دراسة تحليلية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٩، بغداد.
٢٣. مندور، خالد سعيد (١٩٨١)، في تحديد السياسة النفطية العالمية، مجلة النفط والتنمية العدد التاسع، بغداد .
٢٤. وليد خدوري (٢٠٠٢)، اسواق النفط والغاز المستقبلي، مجلة دراسات الخليج، الكويت.
٢٥. هاينبرغ، ريتشارد (٢٠٠٦)، غروي الطاقة، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت .
٢٦. هوشنك امير احمدي (١٩٩٦)، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، تقاعلات بين قوى السوق والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.

ثانيا : المصادر الانكليزية -

- 1- Richard s.tritelbaum,(1995),your last big play in oil fortune, no 123.
- 2- Richard (1995) , the analyst is Charles ober of rowe price as auoted ,no123.

ثالثا: التقارير -

- ١- وكالة الطاقة الدولية (٢٠٠٢)، تقرير مركز دراسات الطاقة العالمية، فينا.
- ٢- منظمة الاوابك (٢٠٠٢)، اوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة.

رابعا: مصادر الانترنت -

- ١- احمد السيد النجار (٢٠٠٥)، اثر الاستراتيجية الأمريكية في ارتفاع اسعار النفط، دراسة من الانترنت